جامعـــة ابـــن خلـــدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية للجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاديات العمل

إعداد الطـــالبـــة:

– بكـــوش صـــارة

الأستاذ الدكتـــور:

– بلخير فـــريـــد

أمـــام لجنة المناقشة المكونة مـــن

ســـدي علـــي	أستاذة محاضرة	رئيســـــا
بلخير فـــريـــد	أستاذة محاضرة	مشرفـــا ومقررا
بوجـــلة ايمان	أستاذة محاضرة	مناقشـــة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: / / 2019

السنة الجامعيـــة: 2019/2018

كلمـــة شكـــر

الحمد لله رب العالمين الذي مكنني من اتمام هذه المذكرة لا شيئ يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

"لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى معاني الاحترام والتقدير:

إلى كل من ساعدوني ووجهوني في هذا العمـــل المتواضـــع وأخص بالذكر الأستاذ المؤطر **"بلخير فريد"** الذي كان سراجا منيرا اهتديت بفضله بالتحكم في موضوع الدراسة دون أن أنسى كل من الأساتذة: **"سدي علي، بوجلة إيمان"** أعانهم الله في مشوارهم.

إلى من ساعدني في طبع هذه المذكرة "مـــراد" مع أخلص معاني الاحترام والتقدير؛

إلى كل الأساتذة وعمال جامعة ابن خلدون خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وإلى كل من وجهني ولو بكلمة.

وفي ختام كلمتي هذه لأدعي أن عملي هذا قد خلى من عيب، فالكمال لله وحده وهو فوق كل ذي علم عليم، وأسأل الله التوفيق والهداية كما أرجوا سبحانه وتعالى خير الجزاء.

إهـــــداء

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع شكرا يليق بعظمته وجلالته سبحانه عليه توكلت وهو ذو العرش العظيم.

" وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى منبع الحنان والحب إلى العين التي لا تنام إلى التي وصفها فوق كل الكلام إلى مشعل دربي وقرة عيني إلى التي أذكرها مع كل دمعة حزن وفرح إلى التي طالما انتظرت هذه اللحظة لتراني أجني ثمارها إلى أغلى امرأة عشقها قلبي أمي الحنون أطال الله في عمرها.

إلى من ألبسني رداء العفة والكبرياء وزرع في نفسي حب العلم والحياء ومهد لي طريق حتى أصل إليك إلى من علمني مكارم الأخلاق، إليك يا منبع الشهامة والفخر والاعتزاز والرجولة.

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى أغلى وأرق أخت أنت يا شقيقة القلب والروح "ب. هاجر" حفظها الله وأنار دربها.

إلى من قاسمني أروع اللحظات واتعسها شقيقي اللذان أتمنى لهما النجاح في دربهما العلمي إن شاء الله "ب.محمد أمين" "ب.بلال سلمان".

إلى كل الأصدقاء والصديقات كلية العلوم الاقتصادية خاصة

دفعة 2018-2019 تخصص اقتصاديات العمل.

فهـــرس المحتويـــات

الفهـــــرس

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

المقدمـــــة 1

الفصل الأول:

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول 9

المبحث الأول: مدخل عام حول سياسات الإصلاح الاقتصادي 10

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإصلاح الاقتصادي 10

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي 10

الفرع الثاني: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي 11

المطلب الثاني: أبعاد وأدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي 12

الفرع الاول: أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي 12

الفرع الثاني: أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي 13

المطلب الثالث: مبررات وأهداف انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي 15

الفرع الأول: المبررات الداخلية و الخارجية 15

الفرع الثاني: أهداف انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي 16

المبحث الثاني: أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي 18

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب الجهة المخولة بالإصلاح 18

الفرع الأول: السياسات الأصولية 18

الفرع الثاني: السياسات غير الأصولية 21

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها 22

الفرع الأول: سياسات جانب الطلب 22

الفرع الثاني: سياسات جانب العرض 23

الفرع الثالث: السياسات الاجتماعية 24

المطلب الثالث: أبرز السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية 24
الفرع الأول: سياسة الضبط 24
الفرع الثاني: سياسة إعادة هيكلة الصناعة..... 25
الفرع الثالث: سياسة الإنعاش..... 25
الفرع الرابع: سياسة دعم النمو 25
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي 26
المطلب الأول: التجربة اليابانية 26
المطلب الثاني: التجربة الماليزية..... 28
المطلب الثالث: التجربة المصرية 30
الفرع الأول: أهداف البرنامج 31
الفرع الثاني: تفاصيل البرنامج 32
خاتمة الفصل الأول 32

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد الفصل الثاني 36
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 37
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 37
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية..... 37
الفرع الثاني: أسباب قيامها 39
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية..... 40
الفرع الاول: المجال الاقتصادي..... 40
الفرع الثاني: المجال الاجتماعي 40
الفرع الثالث: المجال السياسي 41
المطلب الثالث: السياسة التجارية وأنواعها وأهدافها 41
الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية..... 41
الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية 42
الفرع الثالث: أهداف السياسات الخارجية..... 43
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية..... 47
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية 47

الفرع الأول: الميزة المطلقة لآدم سميث 47
الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو 47
الفرع الثالث: تطور النظرية النسبية..... 49
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسر للتجارة الخارجية 50
الفرع الأول: النظريات القائمة على أساس التكنولوجيا 50
الفرع الثاني: نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر)..... 52
الفرع الثالث: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية 53
المطلب الثالث: التنافسية كامتداد للميزة النسبية 53
الفرع الأول: التنافسية حسب نموذج بورتر 53
الفرع الثاني: نموذج أوستن لتحليل الصناعة وقوى التنافس بالدول النامية 55
المبحث الثالث: برامج و أدوات إصلاح التجارة الخارجية..... 58
المطلب الأول: معدل الفائدة ومكوناته..... 58
الفرع الأول: تعريف معدل الفائدة..... 58
الفرع الثاني: مكونات معدل الفائدة..... 58
الفرع الثاني: دور معدل الفائدة في السياسة النقدية 60
المطلب الثاني: سعر الصرف و التجارة الخارجية 61
الفرع الأول: انعكاسات سعر الصرف على الصادرات 61
الفرع الثاني: انعكاسات سعر الصرف على الواردات 63
المطلب الثالث: التعريفية الجمركية..... 64
الفرع الأول: مفهوم التعريفة الجمركية 64
الفرع الثاني: أنواع التعريفات الجمركية..... 64
خلاصة الفصل الثاني..... 67

الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية و التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيـــد الفصل الثالث 69
المبحث الأول: واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 70
المطلب الاول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 70

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية 70
الفرع الثاني: الأسباب العامـــة..... 70
الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري في الجزائر قبل الإصلاحات..... 71
المطلب الثاني: مراحل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من 1989-1998 73
الفرع الأول: اصلاحات برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي 73
الفرع الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي 74
الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998 75
المطلب الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2000 75
الفرع الأول: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق النمو الاقتصادي 75
الفرع الثاني: تأثير الاصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة 76
الفرع الثالث: تأثير الاصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم 77
الفرع الرابع: دراسة تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2000..... 78
المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 80
المطلب الأول: دوافع تحرير التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 80
الفرع الأول: أسباب التحرير 80
الفرع الثاني: الركائز المتخذة لتحرير التجارة الخارجية 80
المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 81
الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيّد 1990 81
الفرع الثاني: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991) 81
الفرع الثالث: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992 82
الفرع الرابع: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994 82
المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري في ظل الاصلاحات 82
الفرع الاول: تطور الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2000) 83
الفرع الثاني: تطور الواردات الجزائرية في الفترة (1990-2000)..... 84
الفرع الثالث: الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990-2000) 85
المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الإصلاحات الأولية بعد سنة 2000 88
المطلب الأول: البرامج المكملة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 88
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 88
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) 90

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو (2010 - 2014) 93
المطلب الثاني: أهم المتغيرات الاقتصادية في ظل البرامج المكملة للإصلاحات..... 94
الفرع الأول: تطور الناتج الداخلي الخام..... 94
الفرع الثاني: متغيرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري..... 96
المطلب الثالث: انعكاسات البرامج المكملة على الميزان التجاري..... 100
الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر 100
الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية..... 101
الفرع الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات..... 106
خلاصة الفصل الثالث 109
خاتمة 111
قائمة المراجع 116
ملخص

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكـــــال:

رقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	مراحل دورة حياة المنتج لـــ فرنون	52
(2-2)	القوى الخمسة المحددة لتنافسية القطاع	54
(2-3)	إطار تحليل الصناعة للدول النامية "نموذج أوستن"	56
(2-4)	مراحل تطور نظريات التجارة الخارجية	57
(3-1)	تطور الميزان التجاري قبل الإصلاحات الاقتصادية	72
(3-2)	تغير معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)	77
(3-3)	تغير معدل سعر الصرف في الجزائر من خلال الفترة (1990-2000)	78
(3-4)	تطورات صادرات السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2000)	84
(3-5)	تطورات الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2000)	85
(3-6)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2000)	87
(3-7)	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	89
(3-8)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	92
(3-9)	نسب تركيبة القيمة المضافة حسب كل قطاع (2000 – 2016)	96
(3-10)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2000 – 2016)	101
(3-11)	مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر(2000 – 2016)	104

قائمة الجـــــداول:

رقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسه بأيام العمل	48
(3-1)	الميزان التجاري قبل الإصلاحات الاقتصادية (1989)	71
(3-2)	تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2000	76
(3-3)	تغير معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	77
(3-4)	صادرات السلع والخدمات الجزائرية في الفترة (1990-2000)	83
(3-5)	واردات السلع والخدمات الجزائرية في الفترة (1990- 2000)	84
(3-6)	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2000)	86
(3-7)	توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	89
(3-8)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	91
(3-9)	تطور الناتج الداخلي الخام 2000 - 2016	94
(3-10)	متغيرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري 2000-2016	97
(3-11)	تطور الميزان التجاري 2000 - 2016	100
(3-12)	التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2014 - 2016	102
(3-13)	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2016	103
(3-14)	تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000 - 2016	105
(3-15)	مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2000 - 2016	107

مقدمـــــة

شهد العالم العديد من التقلبات الاقتصادية، بداية من الأزمة العالمية سنة 1929 أزمة الكساد إلى الأزمة المالية العالمية 2008، مما أدت هذه التقلبات إلى العديد من الاختلالات لأهم المتغيرات الاقتصادية كالكساد، البطالة، التضخم، المديونية، وتدهور التجارة الخارجية وبالتالي تدهور في موازين المدفوعات وغيرها من عدة مشاكل التي أدت إلى ظهور عدة نظريات وأفكار اقتصادية عملت على إيجاد حلول لها وطرق لعلاجها، وذلك بغية القضاء على هذه الاختلالات أو على الأقل التخفيف من أثارها على الاقتصادات الوطنية.

وباعتبار أن الجزائر واحدة من الدول النامية حديثة الاستقلال لم تكن بمنأى عن هذه المشاكل والاختلالات الاقتصادية، حيث تبنى الاقتصاد الجزائري النظام الاشتراكي بعد الاستقلال وانتهج أسلوب التخطيط كوسيلة للتنمية، لكن هذه الوسيلة لم تستطع الوصول إلى الأهداف المنشودة، نظرا لظهور عدة مشاكل كضعف النمو وارتفاع المديونية، وتدهور الميزان التجاري خاصة بعد انهار أسعار البترول سنة 1986، مما دفع الجزائر باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للتفاوض حول إمكانية مساعدتها في عمليات الإصلاح الاقتصادي.

وقد انتهت هذه المفاوضات بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية التي تتمثل في صندوق النقد الدولي بعقد مجموعة من الاتفاقيات غطت الفترة 1989 ــ 1998، حيث تضمنت جملة من الإجراءات والتدابير تستهدف أساسا التوازن في ميزان المدفوعات وإعادة الاستقرار للاقتصاد ودفعه لتحقيق درجات أعلى من النمو، كل هذا كان في إطار برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي.

وبعد الخروج من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية دخلت الجزائر مرحلة جديدة مكملة عرفت بمرحلة التنمية عن طريق المشاريع الكبرى والتي تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو من 2001 ــ 2014.

أولا: تحديد الإشكالية

على ضوء ما سبق ذكره تم اختيارنا لموضوع، والذي سنعالجه من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

" ما مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية في تحسين التجارة الخارجية في الجزائر ؟ "

لتحليل هذه الإشكالية، وإبراز انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية، طرحت التساؤلات التالية:

- ✓ ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية؟
- ✓ ما هي أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصادات الوطنية؟
- ✓ ما هي أهم الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية؟
- ✓ كيف ساهمت الاصلاحات الاقتصادية في وضعية الميزان التجاري أثناء مرحلة الاصلاحات وبعدها؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا وضع عدة فرضيات، والتي نراها أقرب للإجابات المحتملة لهذه التساؤلات والتي نوجزها فيما يلي:

- المقصود بالإصلاحات الاقتصادية هي جملة من البرامج التي تعتمد على عدة أساليب وسياسات لتصحيح أهم الاختلالات الاقتصادية الهيكلية.
- تعتبر التجارة الخارجية من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- اتبعت الجزائر أهم الأدوات والأساليب المالية والنقدية لتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية.
- ساعدت الاصلاحات الاقتصادية في تحسين الميزان التجاري.

ثالثا: أهمية البحث

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة سواء في جانبه العملي أو العلمي، فالأهمية العملية للموضوع تتمثل في إبراز أهمية الاصلاحات الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الوطني عامة والتجارة الخارجية خاصة، من أجل ترقية الصادرات الجزائرية وتنميتها في ظل الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية العالمية،

أما من الناحية العلمية، فالبحث يعد مساهمة متواضعة وتكملة للبحوث التي أنجزت في مجال الاصلاحات الاقتصادية و تطور التجارة الخارجية للجزائر.

رابعا: أسباب اختيار البحث

من بين الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ الميول الشخصي لموضوع الاصلاحات الاقتصادية ورغبة منا في التعمق أكثر في مختلف هذا الموضوع؛
- ✓ محاولة التوصل أكثر إلى واقع التجارة الخارجية وخصوصيتها وسبل دعمها وتنميتها؛

خامسا: أهداف البحث

سعيا منا من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات.
- ✓ إبراز أهمية صندوق النقد الدولي في دعم الاصلاحات الاقتصادية.
- ✓ تبيان أهمية التجارة الخارجية وأهم السياسات المؤثرة فيها.
- ✓ توضيح مدى نجاح الاصلاحات في معالجة اختلالات الميزان التجاري.

سادسا: منهجية البحث

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل دراسته جيدا وجب الاعتماد على المنهج الصحيح، حيث يستند بدرجة أولى على الوصف والتحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة النظرية والتطبيقية ووضع حدود للإشكالية، بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى نتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها في بحوث أخرى. وبناء عليه ترتكز حدود هذه الدراسة على جانبين:

1 ــ الجانب النظري: يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإطاحة بجوانب معرفية ذات صلة بخصوصيات وأبعاد الاصلاحات الاقتصادية وأهم الأدوات والأساليب ضمن البرامج المعتمدة ، لذا اعتمدنا على التحليل الوصفي في هذا الجانب.

2 ــ الجانب التطبيقي: يتناول اختبار مختلف النقاط المذكورة نظريا، والإجابة على الفروض المطروحة للدراسة، من خلال الدراسة الاحصائية التحليلية في هذا الجانب من الموضوع.

سابعا: حدود الدراسة

تمتد حدود هذه الدراسة من سنة 1989 إلى غاية 1998 أي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الفعلية. ثم التطرق إلى المرحلة المكملة بعد فترة الاصلاحات الاقتصادية كتكملة للموضوع.

ثامنا: الدراسات السابقة

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته، ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بموضوع الاصلاحات الاقتصادية والتجارة الخارجية في الجزائر نجد بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

1- الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، مقدمة من طرف، جاري فتح، جامعة الجزائر، 2001- 2002.

2- تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال 1990-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، مقدمة من طرف العيادي خليفة، جامعة الجزائر، 2001- 2002.

3- التجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، مقدمة من طرف كبير سامية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

4- التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي مقدمة من طرف شنيني سمير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.

كل هذه الدراسات تطرقت إلى الاصلاحات الاقتصادية والتجارة الخارجية للجزائر في فترات محددة، فبالنسبة لدراسة عيادي خليفة فقد اقتصرت على تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة المحددة ما بين 1990 إلى 2000.

أما دراسة كبير سامية المعنونة بالتجارة الخارجية وتمويلها في الجزائر، فقد ركزت على جانب التمويل في التجارة الخارجية بعد مرحلة الاصلاحات.

تاسعا: صعوبات البحث

الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي لهذا الموضوع تمثلت فيما يلي:

- ✓ صعوبة تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات والتفرقة بينها والمتواجدة في بعض المراجع المعتمدة في الدراسة.
- ✓ صعوبة تطابق الإحصائيات التي تخص الموضوع محل الدراسة خلال الفترة 1989-2016 أي اختلاف المصادر كل مصدر يعطي نسبة معينة.

عاشرا: خطة وهيكل البحث

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وفصلين نظرين وفصل تطبيقي وخاتمة، حيث تناول الأول والثاني الإطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتجارة الخارجية، احتوى الفصلان على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بـــ:

- ✓ الفصل الأول تقديم لمحة حول الاصلاح الاقتصادي من خلال دراسة أنواعه، أبعاده وأدواته، بالإضافة إلى أبرز السياسات المتبعة في الدول النامية واقتباس بعض التجارب الدولية المنتهجة لسياسة الاصلاح الاقتصادي.
- ✓ أما الفصل الثاني كان عبارة عن مفهوم وأهمية وسياسة التجارة الخارجية، وكذلك التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لها، وفي الأخير تم عرض بعض البرامج والأدوات المتبعة في اصلاح التجارة الخارجية منها معدل الفائدة، سعر الصرف، التعريفة الجمركية.

- ✓ والفصل الثالث فهو دراسة ما تم التطرق إليه سابقا على الجزائر خلال الفترة 1989-2016 حيث كان محتواه نظـــــرة عامة حول الإصلاحات الاقتصـــــــــادية في الجزائر خـــــــــلال الفترة 1989- 2000 ومدى تأثيرها على الاقتصادي الجزائري آنذاك، ليليها عرض عام حول التجارة الخارجية لنفس الفترة، من خلال دراسة مراحلها ووضعية الميزان التجاري، وأخيرا التطرق إلى حوصلة حول الاصلاحات الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016 ومدى تأثيرها على الميزان التجاري بصفة عامة.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسات الاصلاح الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول

تتضح أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين ومن جوانب عديدة وبخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتسارعت في التسعينات منه وفي الألفية الثالثة التي نعيشها الآن، وقد يختلف المحللون فيما إذا كان يمثل إصلاحا اقتصاديا حقيقيا أو لا يمثله ولكن لا خلاف من أنه يمثل تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة تناولته مدارس فكرية واقتصادية متنوعة، ركزّت على جوانب محددة في توجهات الدول المختلفة، حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أنّ تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية تختلف من بلد إلى آخر تبعا للاختلاف في الأنماط الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والدينية وتباين العوامل السياسية للدول النامية.

والخاصية المميزة لعالمنا المعاصر هي تزايد الأطروحات حول سياسات الإصلاح الاقتصادي من حيث أهميتها وتأثيرها على مستقبل العلاقات بين الدول، خاصة وأنّ الإصلاحات الاقتصادية المتبناة من قبل الدول النامية كانت في معظمها تهتم أو تركز على الجانب الاقتصادي على حساب الجانب البشري والاجتماعي في ظل انتشار نظام اقتصاد السوق وهيمنة آلياته على معظم هذه الدول.

وفي هذا الفصل حاولنا تلخيص أو دراسة الجانب النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث التالية:

- ✓ **مدخل عام حول سياسات الإصلاح الاقتصادي**
- ✓ **أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي**
- ✓ **تجارب بعض الدول في انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي**

المبحث الأول: مدخل عام حول سياسات الإصلاح الاقتصادي

احتلت قضايا الإصلاح الاقتصادي بأبعاده المتعددة موقعا متقدما في البرامج الاقتصادية والسياسية لمختلف التيارات والقوى السياسية في العالم، وقبل التطرق إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي لابد من تحديد مفهوم كلمة الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإصلاح الاقتصادي

إن تعرض اقتصاد أي بلد لأزمة خانقة تتجسد في اختلالات داخلية أو خارجية تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح المسار الاقتصادي[1].

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

لنعبر عن الإصلاح الاقتصادي لابد من توضيح معنى الإصلاح.

أ- الإصلاح في اللغة العربية

عرفت مفردة الإصلاح في معاجم اللغة العربية بأنها الإرادة الساعية إلى الخير وتقويم الاعوجاج وهي معاكسه لمفهوم الإفساد[2].

أما في القرآن الكريم يعني الإصلاح للمجتمع دون صلاح أفراده، كما أن صلاح المجتمع انعكس لصلاح أفراده.

ب- الإصلاح الاقتصادي

عرف على أنه مجموعة من السياسات و الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة[3].

---

[1]- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بداية، الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مصر، 2005، ص 32؛

[2]- أسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادي، المفاهيم والمتطلبات، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
www.bibalex.org/arfiar/document/fixcom-htm .2019/03/03 تاريخ الاطلاع

[3]- جودة عبد الخالق، المرجع نفسه، ص 33.

والإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي هو عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكلي في الاقتصاد.

بشكل عام يمكن القول أن الموجه العالمية الراهنة للإصلاح الاقتصادي يعني تحرير الأسواق وإبعاد الدولة عن المجالات الإنتاجية وجعل القطاع الخاص محور التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي

يعبر المفهوم عن حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات، هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة[1].

يعبر مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي عن تلك الحزمة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا)، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه من ناحية الفترة الزمنية والموضوع أو المجال بين الضيق والاتساع تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.

ولسياسات الإصلاح الاقتصادي بعض الخصائص المرتبطة، والتي يمكن أن تقدم في شكل ملاحظات مختصرة في كل ما يلي:[2]

- تتأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي بالظروف السياسية والتاريخية للبلد الذي تطبق فيه.

[1]- بطوري الشيخ، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2006، ص 28؛

[2]- بطوري الشيخ، مرجع نفسه، ص 29.

– الإصلاحات الاقتصادية عبارة عن عملية مستمرة، وذلك يعود ببساطة لاستمرارية التطورات الحاصلة على مستوى النظريات والقوانين والآليات، وهذا ما يدفع إلى تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي تكون مواكبة لما تفرزه هذه النظريات.

– يتوقف نجاح هذه الإصلاحات على مدى كفاءة الأطراف المسئولة عن تطبيقها (سياسة، إطارات فنية متخصصة...) وأيضا على مدى رضا وتقبل المجتمع المعني لهذه الإصلاحات.

المطلب الثاني: أبعاد وأدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي

بعدما تطرقنا إلى عملية الإصلاح الاقتصادي سنتعرف على كل من أبعاد و أدوات الإصلاح الاقتصادي.

الفرع الاول: أبعاد سياسات الإصلاح الاقتصادي: يتم تناول هذين البعدين كما يأتي:[1]

أ– البعد الداخلي (المحلي): ويشمل ثلاثة أبعاد فرعية هي:

✓ **البعد الاقتصادي**: لسياسات الإصلاح الاقتصادي أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة ولعل أهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية والداخلية والأسعار والدعم والعجز في الموازنة وسعر الفائدة فضلا عن باقي السياسات التي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي.

✓ **البعد الاجتماعي**: إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل وهي الفئة التي تمثل قطاعا عريضا من المجتمع، مما دفع بالدول إلى اتخاذ إجراءات من شأنها القضاء على تلك الآثار، ولكنها لم تكن سوى مسكنات قصيرة المدى مما أدى إلى ظهور مطالبة بجعل الإجراءات الإصلاحية أكثر فعالية من الناحية الاجتماعية لإزالة آثارها الضارة.

✓ **البعد السياسي**: إن تطبيق الدول لسياسات الإصلاح الاقتصادي يجعلها أمام خيار صعب بين بلوغ أهدافها الإنمائية عن طريق الإصلاح الاقتصادي وبين التبعية لهذه المؤسسات، فمع الإجراءات المطلوب اتخاذها على الصعيد الاقتصادي هناك شروط سياسية لابد من تحقيقها فالضمانات التي يطلبها رأس المال الأجنبي تتعدى في الواقع ما هو اقتصادي إلى ما هو سياسي.

[1]– جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 35.

ب- البعد الخارجي (الدولي): انتقلت سياسة الإصلاح الاقتصادي بين قارات العالم المختلفة بداء بأوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ثم انتشرت هذه السياسات في كل من آسيا وإفريقيا، ويبدو البعد الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي واضحا بشكل جلي لأنها من قبل المؤسسات الدولية التي تهين على عمليات التمويل في العالم، فضلا عن أن هذا البعد الدولي له أهميته من حيث تأثيره في تحديد الدولة لمجموعة الأهداف التي يراد تحقيقها وذلك من خلال محاولة إزالة العقبات أمام المنافسة الدولية أو زيادة كفاءة قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي

تنطوي سياسات الإصلاح الاقتصادي على حزمة من السياسات والأدوات لعل من أهمها[1]:

أ- **السياسة النقدية:** تعرف بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، خلال مدة زمنية معينة فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة، وهي في هذه الحالة سياسة توسعية فإن تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود، والعكس صحيح عندما تكون السياسة انكماشية، ويتم ذلك باستخدام وسائل وأدوات تعرف بوسائل السياسة النقدية. وهي ترتكز على وضع حدود للتوسع النقدي في البداية، مثل استخدام السقوف الائتمانية وتغير هيكل الائتمان، وخفض معدل التضخم من أجل تخفيف الضغوط التضخمية، واستخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وضبط معدلاتها وتكييف مستويات وأسعار الودائع الآجلة.

ب- **السياسة المالية:** تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة معينة باستخدام الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات والضرائب مرتكزا على:

- رفع أسعار السلع والخدمات العامة؛

[1]- جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 36.

- زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام؛

- إحلال القيود الكمية على الواردات بتعريفات جمركية ترفع في الأجل القصير الإيرادات العامة؛

- تخفيض عجز الموازنة إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية وتمويله بأدوات غير تضخمية؛

- تعزيز نظم الرقابة الإدارية لضبط وتقليل الموارد المخصصة للإنفاق الجاري غير المنتج.

ج- **سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية:** يعتبر سعر الصرف* أحد الأدوات الهامة التي يربط بين العوامل الداخلية والخارجية لإعادة توازن الخارجي، وذلك بخفض القيود على التجارة الدولية وإعادة النظر في هيكل الحماية المحلية[1].

د- **سياسات الاستثمار:** تعني هذه السياسات بالاستثمار الأجنبي وتحريره من القيود مطبقة لسياسة الخصخصة التي يتم توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص، و الأدوات المستعملة في ذلك الحوافز و المزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار، وتحرير سوق الأوراق المالية، والسعي إلى قيام سوق نشطة، وغيرها[2].

ه- **سياسات الأسعار والأجور والدخول:** هي تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج مقابل تصحيح الأسعار فضلا عن تخفيض العمالة في القطاع الحكومي مقابل تعويضهم من خلال شبكة الأمان الاجتماعي التي ابتدعت مؤخرا في شك صندوق اجتماعي للتنمية يعمل على تخفيف عبء آثار السياسات عن الفئات المتضررة[3].

---

* - سعر الصرف هو عدد وحدات عملة ما والتي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أخرى، ويتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة، وانتقال رؤوس الأموال منها واليها والمقصود بسوق الصرف هو المجال الذي يتم خلاله بيع وشراء العملات بمختلف أنواعها، وهو غير محدود بمكان كما أن نشاطه متواصل ليل نهار، يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على ميزتن المدفوعات

[1]- سوزان كرين وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية، النقد الدولي، مارس 2003، ص 28، على الموقع الالكتروني www.imf.org تاريخ الاطلاع 2019/03/05؛

[2]- عبد السلام أديب، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استثمار جديد، مجلة الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية مستقلة، العدد 405، فيفري 2003، ص 06، على الموقع الالكتروني www.alhewar.org تاريخ الاطلاع 2019/03/13؛

[3]- عبد الفتاح الحيالي، السياسة المالية وعجز الموازنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، أفريل2004 ، ص134.

المطلب الثالث: مبررات وأهداف انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي

اتجهت الدول النامية ومن قبلها حكومات بعض الدول المتقدمة إلى اختيار وتنفيذ السياسات العامة على أساس تفاعلها واستجابتها للمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجهها، لقد كان لكل دولة أسباب خاصة بها لانتهاج مثل هذه السياسات سواء كانت دواعي داخلية أم ضغوط خارجية من قبل المؤسسات الدولية، وسنتناول بشيء من الإيجاز المبررات الداخلية والضغوط الخارجية للدول النامية من أجل انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي في كل ما يلي[1]:

الفرع الأول: المبررات الداخلية و الخارجية

✓ **المبررات الداخلية:** عندما تسعى البلدان النامية لتحقيق أهدافها التنموية (النمو، المساواة، ومحاربة الجوع والفقر والاعتماد على الذات، وحماية البيئة) يتوجب عليها القيام بعدد من الإصلاحات تتمثل في التغيرات ايجابية أو غير ايجابية لمجموعة من الأهداف التي تتبعها الدول النامية، ففي حالة التغير الايجابي الحصول على أعظم منفعة منه أما في حالة غير الايجابي، فيجب التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل التكاليف الاجتماعية والعوارض الجانبية غير المرغوب فيها.

✓ **المبررات الخارجية:** المتمثلة أبرزها في:

– عدم فصل سياسات الإصلاح الاقتصادي عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية للدول النامية، ولهذا حدث ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها هذه الدول مع المؤسسات الدولية.

– الاتجاه التنازلي للدورة التجارية و الركود الاقتصادي أدى بالدول المتقدمة إلى انتهاج سياسة التحرير وحث الدول النامية على إتباعها، لذا يمكن القول بأن جانبا مهما في برامج التحرير الاقتصادي يتم في واقع الأمر تحت ضغوط المنظمات الاقتصادية الدولية بدعوى محاولة تخفيف عبء الدين الخارجي وتكلفة خدمته وليس استجابة لضغوط الاختلالات الداخلية للاقتصاد الوطني أو رغبة حقيقية في تحرير الاقتصاد، وبناء على ما سبق نجد بأن الدولة التي تنتهج سياسة التحرير الاقتصادي

[1]– منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب بالحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا 2003، ص 122.

سواء بدوافع داخلية أم وفقا لضغوط خارجية تترجم أهدافها العامة في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي. وأيا كانت المبررات خلف انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، فإنه مما لا شك فيه بأن لكل دولة أهدافها وأدواتها الخاصة بها والتي تتلاءم مع ظروفها وطبيعة مشاكلها[1].

الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو(عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة وتخصيص الموارد بغية تلبية الاحتياجات الآنية و المستقبلية الاقتصادية منها و الاجتماعية...).

الفرع الثاني: أهداف انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة تتمثل بالآتي[2]:

– رفع معدلات النمو الاقتصادي: وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخوصصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع واكتمال الإصلاحات المطلوبة؛

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية؛
- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأســـواق الخارجية؛

– الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم؛

– تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى؛

- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

[1]– منير الحمش، مرجع سابق، ص 123؛

[2]– رضية إسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية–دراسة حالة الجزائر من2001–2012، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012 ص07، ص08.

- إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي؛
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
- تفكيك بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها، نظرا لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.
- السيطرة على التضخم؛
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي؛
- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية- التعليم- الصحة).

وعلى الرغم من كثرة الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي إلا أن من بينهما هدفين رئيسيين تنصب كل الجهود والاتجاهات على تحقيقهما وهما:

الأول: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، واستعادة جدارته الائتمانية.

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

المبحث الثاني: أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي

تصنف السياسات الإصلاحية من حيث الطبيعة إلى سياسات جانب طلب وسياسات جانب عرض وسياسات أخرى اجتماعية، ومن حيث الأهداف المتوخاة إلى سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات النمو وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما من حيث المدة الزمنية فإنها تصنف إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، أما من حيث الجهة المكلفة بتطبيق الإصلاح فنميز السياسات الأصولية وهي التي تشرف على تطبيقها والإشراف عليها مؤسسات بريتونوودز (صندوق النقد والبنك الدولي)، و السياسات غير الأصولية والتي يكون مصدرها محليا بعيدا عن هذه المؤسسات وهذا التقسيم الأخير هو الأكثر شيوعا واستعمالا.

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب الجهة المخولة بالإصلاح

تعتبر قضايا الإصلاح الاقتصادي قضايا ديناميكية حركية وهي عملية مستمرة زمنيا وضمن سياق تطور النظام الاقتصادي الدولي وليست مجرد انتقال من مرحلة لأخرى وليس لها مفاهيم وأدوات مطلقة تصلح لكافة المراحل والظروف، والإصلاحات الاقتصادية قد تشرع الدولة في تطبيقها تحت وصاية وإشراف مؤسسات دولية، كما أنها قد تتبنى بعض البرامج المخطط لها محليا، ولهذا فإنه عادة ما يتم الفصل والتفريق بين هذين النوعين كما يلي[1]:

الفرع الأول: السياسات الأصولية

وتعني تلك السياسات والإجراءات التي يمليها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ اليهما طالبة مد يد العون والمساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون، إذن هي عمليات متدرجة من أجل أحداث تغيرات جوهرية فأساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها، على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد وفق شقين أساسين هما:

- ✓ **الشق الأول**: برنامج التثبيت الاقتصادي ويختص به صندوق النقد الدولي؛

[1]– عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 249

✓ **الشق الثاني:** يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي وهو من اختصاص البنك الدولي.

أ- **سياسات التثبيت الاقتصادي:** وهي سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز الثلاث سنوات، يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني، مثل العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الميزانية العامة، تدهور العملة الوطنية أي أن برامج التثبيت تخص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازنا مع إجمالي الناتج المحلي، وعلى ذلك فإن هذه البرامج تشمل إدخال التعديلات على مجموعة من السياسات الأولية وهي[1]:

- السياسة المالية؛
- السياسة النقدية؛
- اعتماد سياسة سعر صرف.

ب- سياسات التكييف الهيكلي: وهي من اختصاص البنك الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وعلى المدى الطويل، ويتقدم بها البنك عندما تكون هناك اختلالات عميقة، بحيث لم تنفع معها برامج التثبيت، فهو يسعى إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ودرجة مرونة الاقتصاد، وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الهيكلي ينطوي على إحداث تغيرات جذرية في السياسات لمعالجة اختلالات اقتصادية أكثر عمقا مما يتطلب فترة زمنية تتراوح في الغالب بين أربع سنوات إلى خمس سنوات. ترتكز برامج التكييف الهيكلي على القضايا الأساسية الآتية:[2]

- تحرير الأسعار؛
- تحرير التجارة؛
- الخوصصة.

[1]- عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007، ص 123؛

[2]- جليل كامل غيدان، قياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص 05 ص 06.

✓ ظروف تطبيق سياستي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

لعل من الأهمية إيضاح ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتعديل (التكييف) الهيكلي في دول التحول إلى اقتصاد السوق، وعادة ما تكون هذه البلدان ذات الاقتصاديات النامية والتي تختلف في خصائصها عن الدول المتقدمة فضلا عن أن معظم تلك الدول كانت قد تجاهلت تلك السياسات حتى دخول مرحلة السبعينات من القرن الماضي و لم يتزايد الاهتمام بها ويتصاعد إلا مع بداية مرحلة الثمانينات، وتصاعدت بدرجة أكبر في النصف الأول تسعينات القرن الماضي، وتفسير ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تزايد الأزمات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية والتي ترافقت مع صعود أزمة المديونية في الدول النامية مع بدايات الثمانينات من القرن الماضي[1]، وتيقنت الكثير من الدول النامية بضرورة تركيز الاهتمام على سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي بعد أن اتضح أن تلك الأزمات الداخلية والخارجية وأزمة المديونية ترجع إلى أن معظم الدول النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها وأهمها[2]:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا؛
- هنالك عجز كبير في الموازنة العامة للدولة؛
- لديها عجز كبير في ميزان المدفوعات؛
- وجود أسعار صرف مغالى في قيمتها؛
- هناك أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة؛
- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة متدنية مع اختلالات في هيكل الأسعار وعناصر الإنتاج.

لذلك أصبح لزاما على أي اقتصاد نام تتوافر فيه هذه السمات لكي يخرج من أزمته ومن اختلال توازنه الداخلي والخارجي، أن يطبق حزمة سياسات والتعديل الهيكلي التي أظهرت فيا بعد

[1]- مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 18ص19؛

[2]- عبد الخالق بوعتروس، مرجع سابق، ص 124.

عدم نجاحها في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادية أو مما أدى إلى اللجوء إلى ما يعرف بسياسات غير الأصولية.

الفرع الثاني: السياسات غير الأصولية

لقد خاضت بعض الدول النامية محاولات متنوعة قريبة من السياسات غير الأصولية الإصلاح الاقتصادي رغبة منها في الوصول إلى تصحيح مواطن الخلل في اقتصادياتها، وذلك بالتوازي مع الحماية الاجتماعية لأفرادها من حدة التكاليف الاجتماعية التي تتولد عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

ويجد دعاة هذه السياسات منطقاتهم النظرية من الرؤية والتحليل المغايرين للمشاكل التي تتخبط فيها اقتصاديات الدول النامية، فهم يرون بأن المشكلة أعمق من أدوات السياسات الأصولية التي تختصر الحل في علاج الظاهرة النقدية، وإنما يرجعون أسباب هذه الاختلالات إلى العجز الهيكلي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول النامية، وهو الأمر الذي يجعل اللجوء إلى وصفات المؤسسات الدولية خطوة غير مجدية، وذلك لأن الوصفات تنبني على فرضيات عدة تعتمد أساسا على آليات السوق، وهو ما يتباين إلى حد بعيد مع حقيقة هذه الأسواق وبالتالي فإن السياسات الأصولية ستعمل على عرقلة الاستثمار وتخفيض الإنتاج إضافة إلى التبعات الاجتماعية الثقيلة التي من شانها إثارة انتقادات الرأي العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة[1].

إن هذه الحزمة من الملاحظات التي يبديها منتقدو وصفات المؤسسات الدولية للإصلاح الاقتصادي، دفعت بهم إلى الاقتصاد بضرورة التدخل النشط للدولة من أجل كسر الشلل الهيكلي للمشاكل الموجودة، ومن ثم خلق المناخ المناسب لتفعيل دور الشركاء الاقتصاديين في تنشيط حركة دواليب التنمية الاقتصادية في البلاد، ولعله مما سبق يتضح الفرق بين تشخيص السياسيين الإصلاحيين لجوهر المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، وما يتبع هذا الاختلاف من تباين في طبيعة وأبعاد ومحاور برامج الإصلاحات الاقتصادية.

[1]- رضية إسمهان خزاز، مرجع سابق، ص30.

إن عدم نجاح تطبيق معظم البرامج المعيارية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وحتى المنظمة العالمية للتجارة في الدول النامية، وأيضا حجم المشاكل الاجتماعية التي تعرفها هذه الدول من جراء تطبيقها لوصفات المؤسسات الدولية يدفع بنا إلى التساؤل عن مدى إلزامية تطبيق هذه البرامج.

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي حسب طبيعتها

على الرغم من التداخل الكبير بين مختلف هذه السياسات إلا أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي[1]:

الفرع الأول: سياسات جانب الطلب

تعرف هذه الإجراءات بأنها مجموعة من التدابير التي تؤثر في مستوى الطلب الإجمالي أو معدل نمو الطلب، وهي تنطوي على التدابير المالية والنقدية كافة إضافة إلى تعديل سعر صرف العملة المحلية والتي تهدف من استخدامها إلى إعادة التوازن للميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات من خلال تخفيض الطلب الكلي بما يتوافق مع معدل نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مع تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع للتصدير وتقليل الاستيراد وتتمثل بالسياسة المالية وأدواتها (النفقات العامة والإيرادات العامة) والسياسة النقدية، (ويعد إجراء تقييد حجم الائتمان لتخفيض الطلب ومن ثم معالجة عجز ميزان المدفوعات وخفض المعدلات المرتفعة للتضخم والطلب على النقد الأجنبي من أدوات السياسة النقدية المستخدمة في برامج الإصلاح الاقتصادي)، وسياسة تعديل سعر صرف العملة المحلية (ويعد تعديل سعر صرف العملة المحلية باتجاه خفيضتا عنصرا مهما لتصحيح اختلالات الموازنة العامة (الداخلية والخارجية) وتحقيق الاستقرار الاقتصادي).

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2003، ص 95.

الفرع الثاني: سياسات جانب العرض

وهي مجموعة السياسات المشتركة بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تسعى إلى إحداث تحولات هيكلية ومؤسسية في اقتصاديات الدول النامية لزيادة قدرة قطاعاتها الإنتاجية على إنتاج سلع وخدمات محلية لسد الطلب المحلي الكلي، أي انتهاج سياسة تصحيح في جانب العرض جنبا إلى جنب مع سياسات الطلب من أجل إعادة التوازن الاقتصادي في هذه الدول، وتأتي سياسات جانب العرض في إطار فلسفة ذات جذور كلاسيكية تهدف إلى وزيادة العرض من السلع وزيادة حجم الموارد والخدمات في الاقتصاد، وتقسم هذه السياسات إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي[1]:

- ✓ مجموعة السياسات التي تهدف إلى زيادة الناتج الجاري عن طريق تحسين الفعالية التي تعمل بها عوامل الإنتاج؛
- ✓ مجموعة السياسات التي تهدف إلى رفع مستوى الناتج على الأمد الطويل؛
- ✓ مجموعة سياسات المنافسة الدولية.

لذا فإن هذه السياسات تصاغ بهدف معالجة هذا الضعف عن طريق وضع إجراءات تساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن تقديم مساعدات من قبل الصندوق والبنك الدوليين لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، مع التركيز على إزالة القيود التي تعرقل عمل هذا القطاع، فضلا عن خلق بيئة مواتية لآلية السوق لتؤدي دورها في تحرير الأسعار وتحسين تسويق المنتجات، إلى جانب تحسين كفاءة القطاع العام وتركيز استثمارية على قطاع البني التحتية الارتكازية وذلك لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية التي ترتكز عليها سياسات جانب العرض.

إذا فإن كل من السياستين، سواء تلك المتعلقة بجانب العرض، أو تلك المتعلقة بجانب الطلب جعلتا الصندوق والبنك الدوليين يسيران بمسارين متوازيين، إذ أن البنك الدولي أخذ مسارا موازيا لصندوق النقد الدولي مع الفرق أن البنك الدولي يتجه في عمله لتمويل مشاريع طويلة الأمد.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مرجع سابق، ص 96.

الفرع الثالث: السياسات الاجتماعية

لقد أثبتت التجارب التي قامت بها الدول النامية التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية أنها ذات تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي، مما أدى إلى إعداد السياسات الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي للحد من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح قصد تحقيق الوئام الاجتماعي ورفع المعاناة عن محدودي الدخل والشباب الخريجين من المعاهد والجامعات ومراكز التكوين وإنشاء مؤسسات اجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية في ظل برامج تحضيرية لإعادة تأهيل العمالة الزائدة في وحدات القطاع العام وتشجيع الصناعات الصغيرة لاستيعاب القوة العاملة الفائضة الحالية والجديدة وبالتالي تقليص البطالة[1].

وعليه نخلص مما سبق إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية قد تكون سياسات جانب عرض أو سياسات جانب طلب وقد تكون سياسات اجتماعية، ولكنها تبقى كلها سياسات إصلاح تسعى في النهاية لمعالجة الخلل القائم في التوازنات الاقتصادية الكلية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط أو الطويل.

المطلب الثالث: أبرز السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة في الدول النامية

إن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:[2]

الفرع الأول: سياسة الضبط

حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام وفي نفس الوقت المحافظة عليه من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، وبمعنى آخر، تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل، وخلاصة هذه السياسة المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، بمعنى تقليص الضغوط الاجتماعية ووضع السياسات المضادة للأزمة.

[1]– نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 05؛

[2]– عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– الواقع والآفاق– دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص200 ص201.

الفرع الثاني: سياسة إعادة هيكلة الصناعة

وهي سياسة تهدف إلى تكييف النسيج الصناعي، مع الاتجاه العام للطلب العالمي كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية، وإعطاء الأولوية في تحفيز النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة إلى التوازن الخارجي، وعليه تكون الدولة بهذا الوجه قد عملت ولو بشكل جزئي على التخلي عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة.

الفرع الثالث: سياسة الإنعاش

وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز ميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز) تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع أو العكس، وذلك باللجوء إلى الحد من زيادة الأجور لتقليص الاستهلاك الحفاظ على مستوى تضخمي مقبول، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى آلية تسهيل القروض الإنتاجية والاستهلاكية، وتوسيع محفظتها للدفع أكثر بالآلة الإنتاجية (استثمار واستهلاك).

الفرع الرابع: سياسة دعم النمو

وهي آلية مكملة لسياسة الإنعاش، والهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة، وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، وبالتالي الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الإنتاج والإنتاجية.

الإصلاح الاقتصادي المنشود يعتمد على انتهاج السياسات الكفيلة بإجراء التعديلات اللازمة في هيكل وبناء الاقتصاد ككل لتعظيم قدرته على التكيف أو التأقلم لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية على نحو يسهم في علاج الاختلالات الاقتصادية الناتجة عنها.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي

لعدم قناعة أصحاب القرار في بعض الدول النامية بالوصفات التي تقدمها مؤسسات الاقتصاد الدولي أو حتى خوفا من انعكاساتها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ثم تبني سياسات غير أصولية في الإصلاح الاقتصادي، وظهر هذا الاتجاه بشكل واضح في مطلع الثمانينات من القرن الماضي حينما أصبح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يمارسان سياسة إقراض متشددة مع الدول النامية التي تلجأ إليهما، ومن بين هذه التجارب وباختصار شديد نورد التجارب التالية:[1]

المطلب الأول: التجربة اليابانية

كان النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات اليابانية ناتجا لمجوعة من المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية وفيما يلي نذكر أهم هذه المتغيرات.[2]

1) توفير نظام متكامل لتنمية الصادرات: رفعت اليابان شعار "التصدير أو الموت" في عام 1958، ولكن الشعار يحتاج إلى القدرة على تنفيذه والرغبة في جعله حقيقة حتى يمكن أن يرى النور. لهذا وفرت الحكومة اليابانية عناصر النظام المتكامل لتنمية صادراتها والتي تشمل العديد من المنتجات التصديرية، وأجهزة ترويج الصادرات والائتمان والضمان فضلا عن حوافز وإجراءات مرنة للتصدير ونظام فعال لنقل الصادرات. ومن بين الأنشطة التي قامت بها هيئة التجارة الخارجية اليابانية نذكر ما يلي:

- تنظيم المشاركة في المعارض والأسواق الدولية؛
- إعداد البحوث التسويقية للسلع والخدمات اليابانية في الأسواق المختلفة؛
- توفير المعلومات التجارية والاقتصادية عن الأسواق الخارجية؛
- إصدار نشرات وكتيبات عن السوق الياباني والأسواق الخارجية؛
- تنمية التعاون الصناعي والاستثماري بين الشركات اليابانية والعالم الخارجي.

---

[1]- جاك دي لاروزييه، ميشل كامدميوس وهورست كوهلر، كيف ينبغي إعادة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004، ص 27، على الموقع الالكتروني www.imf.org تاريخ الاطلاع 2014/04/15؛

[2]- يحي سعيد علي عيد، " التسويق والتصدير"، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط2، 2000، ص331 ص332.

2) **الإهلاك السريع للآلات**: سمحت الحكومة اليابانية بالإهلاك السريع لمعدات القطاعات الصناعية الواعدة من أجل سرعة تطوير معدات الإنتاج ومن ثم تزايد الإنتاجية. كذلك شجعت هذه السياسة رجال الأعمال على استيراد المعدات المتطورة لزيادة الطاقة الإنتاجية لشركاتهم.

3) **إعفاء السلع الوسيطية من الرسوم الجمركية**: أعفت السلطات اليابانية العديد من الخامات السلع الوسيطية من سداد الرسوم الجمركية عند دخولها الجمارك اليابانية. ونتج عن ذلك انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة القدرة التنافسية الصناعية.

4) **الدور الإرشادي للدولة**: يرى العديد من الاقتصاديين أن اقتصاديات السوق يمكن أن تعمل بشكل أفضل في ظل دور إرشادي ايجابي للدولة، حيث قدمت الحكومة اليابانية عدة منح لإنشاء منظمات صناعية تقوم بدور حيوي لتطوير الصناعة وتنميتها، كما دعمت الدولة أنشطة البحوث والتطوير.

5) **تزايد قيمة الين الياباني**: قيمة الين أخذت في التزايد حتى بلغت 90 ين مقابل الدولار الأمريكي الواحد، بعد إن كانت 360 ين مقابل الدولار الأمريكي في الستينيات، وجاء ذلك نتيجة مجموعة من السياسات المالية والنقدية الفعالة التي اتبعتها اليابان.

6) **الخوصصة**: بادرت اليابان بخوض تجربة الخوصصة للعديد من الشركات العامة في مجال السكك الحديدة والاتصالات، وتم وضع عدة معايير لتحديد أولويات خوصصة الشركات.

7) **تزايد استثمارات البنية الأساسية**: شمل المفهوم الموسع الياباني للبنية الأساسية مراكز البحوث والتطوير التي أنشأتها الدولة لخدمة قطاعات الصناعية المختلفة.

8) **التحرير التدريجي للصناعة اليابانية**: يتفق الاقتصاديون على أن الحماية المستمرة للصناعات الوطنية قد تكون ذات ضرر يفوق الفائدة منها لهذا تبنت الحكومة اليابانية برنامجا تدريجيا لتحرير قطاعات الصناعة الذي نتج عنه تحسين الإنتاجية ونمو القدرات التنافسية.

9) **نقل التكنولوجيا**: اعتمدت اليابان على قناتين للحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الخارج. أول القنوات قامت باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الغربية المتقدمة والعمل على فكها وتقليدها ثم تطويرها والقناة الثانية على استيراد التكنولوجيا وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا.

10) سياسة العون المالي: تبنَّت وزارتي المالية والتجارة الدولية والصناعة سياسة مالية لتطوير الصناعة اليابانية وتقوم هذه السياسة على منح القروض مخفضة الفوائد تستخدم في استثمارات هذه الصناعات وتوسيعها.

11) دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم: عمدت الحكومة اليابانية إلى تطبيق عدة سياسات بهدف توفير الخدمات التمويلية والضريبية وخدمات تنمية القوى البشرية لهذه المؤسسات، وأعطتها مبدأ الأفضلية في جميع المجالات، وأقامت الدولة عدة تنظيمات لأداء هذه الخدمات ومنظمات للبحوث والفحص ومراكز للمعلومات تنتشر في جميع المحليات اليابانية وتقدم خدماتها لهذه المؤسسات ومن هذه المعاملات التفضيلية لهذه المؤسسات نذكر:

– تحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معاملة ضريبة مميزة فمثلا تطبق عليها شريحة ضرائب بمعدل 37.5% مقابل 50% على الشركات الكبيرة.

– كذلك تسمح السلطات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة بإهلاك آلاتها خلال فترات أقصر من تلك المسموح بها للشركات الكبيرة.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية

في أعقاب الأزمة المالية الحادة التي عصفت بجنوب شرق آسيا في عام 1997، والتي أثرت بشكل واضح على اقتصاديات المنطقة، ومن بينها الاقتصاد الماليزي الذي خسرت عملته نصف قيمتها تقريبا كان من الواجب على هذه الدول أن تسارع إلى برامج لإصلاح الاختلالات التي أحدثتها الأزمة. فسارعت بعضها إلى طلب المعونة من صندوق النقد الدولي، لكن أصحاب القرار في ماليزيا بقيادة محمد مهتير فضلوا تصميم سياسة ماليزية صرفة بعيدة عن مقترحات صندوق النقد الدولي فحققوا نجاحا متميزا في اجتياز العثرة الاقتصادية العنيفة ومن أهم مرتكزات التجربة الماليزية يمكن ذكر ما يلي:

- تثبيت قيمة العملة الماليزية (1دولار = 3.8 رنجت)؛
- تقييد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا؛
- سياسة ضريبية محفزة.

وبعد تطبيق هذه السياسة استطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها وبدأ اقتصادها ينمو بمعدلات جيدة بالمقارنة مع الدول المثيلة، وقد سجلت المؤسسات المالية تحفظاتها على الأسلوب الماليزي في معالجة هذه الأزمة، غير أن النتائج المحققة أحرجت كثيرا صانعي القرار في هذه المؤسسات، وكانت هذه التجربة الناجحة بمثابة صفعة لوصفات صندوق النقد الدولي من جهة، ونموذجا يمكن للدول النامية أن تستفيد منه من جهة أخرى.

تستند تجربة ماليزيا إلى ما يعرف بنظرية الإوز الطائر 'flying geese theory' التي وضع تصورها الاقتصادي الياباني أكاماتسوكانامي في عام 1937، ثم ذاع صيتها على يد برسو كامنغز في 1984 كنظرية بديلة شكلت اختراقا لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغرب.

وتصور النظرية (الإوز الطائر) عملية النمو الاقتصادي بأسراب الإوز الطائرة حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة، يليها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة، أما السرب الثاني فيشمل ماليزيا، تايلاندا، وأندونيسيا، والسرب الثالث يضم كمبوديا، الفيتنام، ويفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة.

إن عرض التجربة الماليزية ليس الغرض منه هو الإيحاء بأن تلك التجربة تمثل الحل الأمثل والقابل للتطبيق في أي قطر من أقطار الدول النامية، لكن القصد من ذلك هو الاستفادة من تلك التجربة الرائدة، حيث تمكنت ماليزيا من أن تنظم إلى ركب النمور الأسيوية و تطمح اليوم أن تلتحق بركب الدول الصناعية في أفاق 2020.

كما التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب السليم في ممارسة متلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عمليا في تحقيق لأهداف الوطنية، واحتفظت سهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية لعدم التخلي ع دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها،ومن ناحية أخرى أسهت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن

طريق من تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب.

ومن الدروس التي يمكن لبلدان العالم النامي الاستفادة منها وهي:[1]

- ✓ الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاديات الوطنية
- ✓ التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني آثارها
- ✓ الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي
- ✓ الاهتمام بتفعيل منظومة القيم في المجال الاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.
- ✓ التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة في حال وجود عرقيات مختلفة، وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
- ✓ الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
- ✓ الحرص على أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.

المطلب الثالث: التجربة المصرية

أعلنت الحكومة المصرية في سنة 2016 عن برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري لمعالجة لجوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل جديدة. يذكر أن البرنامج تم وضعه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي[2].

[1]– عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، عدد 451 ،الكويت، بدون سنة نشر، ص 08؛

[2]– أخبار مصر الاقتصادية، " المالية تنشر وثائق برنامج الإصلاح مع صندوق النقد "؛

www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/news/economy.

الفرع الأول: أهداف البرنامج

تتمثل المستهدفات الرئيسية في البرنامج مع صندوق النقد الدولي في تحقيق عجز أولى في الموازنة العامة للعام المالي 2017/2016 يبلغ 0.8% من الناتج المحلى الإجمالي وهو نفس المستهدف في الموازنة العامة للدولة التي أقرها مجلس النواب في يونيو الماضي، وبحيث يبلغ العجز الكلى في الموازنة العامة نحو 10% من الناتج المحلى ويصاحبه تراجع محدود في حجم الدين الحكومي للناتج المحلى إلى نحو 99% من الناتج.

وعلى المدى المتوسط فيستهدف البرنامج تحول العجز الأولى إلى فائض بدءاً من عام 2018/2017 وبحيث يرتفع ليبلغ نحو 2.1% من الناتج بحلول عام 2019/2018، كما يستهدف أن يبلغ العجز الكلى نحو 3.9% في عام 2021/2020 ارتباطا بالنمو الاقتصادي وخفض تكلفة خدمة الدين على المدى المتوسط وبحيث ينخفض الدين الحكومي إلى نحو 80% من الناتج خلال خمسة أعوام.

ومن المقدر أن يحقق النمو الإقتصادي معدل نمو في حدود 4% خلال العام المالي 2017/2016 ليرتفع إلى حدود 5-6% على المدى المتوسط، وهو ما من شأنه خفض معدلات البطالة إلى نحو 10% في عام 2019/2018 ثم إلى نحو 6.7% في عام 2021/2020، ومن المستهدف أن يحقق الاستثمار المحلى والأجنبي والصادرات معدلات نمو مرتفعة تقود النمو في الفترة القادمة بدلاً من الاعتماد على الاستهلاك الممول بالاستدانة كمحرك للنمو، وسيعمل اصلاح منظومة دعم الطاقة في تصحيح نظم الحوافز نحو الصناعات كثيفة العمالة بدلاً من الاعتماد الأكبر على الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة ورأس المال، مما سيدعم خلق فرص العمل لخفض معدلات البطالة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

وتتمثل أهم الإصلاحات المالية التي يشملها البرنامج مع الصندوق وهى نفس الإصلاحات التي تم عرضها في برنامج الحكومة الإقتصادي وتم التأكيد عليها في البيان المالي للموازنة العامة للدولة عن عام 2017/2016 في مجال الضرائب تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ووضع نظام ضريبي جديد ومبسط للمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية. كما شملت الإصلاحات ترشيد دعم الطاقة تدريجياً على مدى 3-5 سنوات، وإعادة ترتيب الأولويات في صالح البرامج الاجتماعية ذات المستويات الأعلى في الاستهداف، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية وبما يدعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين.

كما يتضمن البرنامج اصلاحات هيكلية هامة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الصناعة المحلية والتصدير وتشمل اعتماد قانون التراخيص الصناعية الجديد وتبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية عن طريق إعداد مشروع قانون الإفلاس، ووضع خطة عمل لرفع كفاءة منظومة دعم الصادرات، وذلك بهدف تدعيم تنافسية الاقتصاد المصري مما يساهم في تحقيق نمو احتوائي وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات المصرية.

الفرع الثاني: تفاصيل البرنامج

يقوم البرنامج على أربع ركائز أساسية:

إجراء تعديل كبير في السياسات، بما في ذلك:

1- تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات؛

2- انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم؛

3- القيام بإجراءات للتقشف المالي تضمن وضع الدين العام على مسار مستدام، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الإنفاق على دعم السلع الغذائية والتحويلات النقدي، وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تدفع إلى تحقيق نمو احتوائي بمعدلات أعلى، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء، والحصول على تمويل خارجي جديد لسد الفجوة التمويلية.

وفيما يلي عناصر البرنامج الرئيسية:

أولا: سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية

قام البنك المركزي المصري في 3 نوفمبر 2016 بتحرير نظام سعر الصرف واعتماد نظام صرف مرن. وسيؤدي الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن، الذي يتحدد فيه سعر الصرف تبعا لقوى السوق، إلى تحسين تنافسية مصر الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي. وسيسمح هذا للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية. وستركز السياسة النقدية على احتواء التضخم بتخفيضه إلى معدل في منتصف خانة الآحاد على المدى المتوسط، وسيتحقق هذا بالسيطرة على الائتمان المقدم للحكومة والبنوك وتعزيز قدرة البنك المركزي على التنبؤ بالسيولة وإدارتها وتحسين الشفافية والتواصل، ولدعم سلامة القطاع المصرفي وتشجيع المنافسة، وسيراجع البنك المركزي نموه الرقابي في ضوء أفضل الممارسات الدولية، بما فيها مبادئ اتفاقية بازل الثالثة.

ثانيا: سياسة المالية العامة والحماية الاجتماعية

ستكون ركيزة سياسة المالية العامة هي وضع الدين العام على مسار تنازلي واضح وإعادته إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها ومن المتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة البرنامج، وهو ما يرجع في معظمه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس النواب في أغسطس الماضي. وفي نفس الوقت، سيتم تخفيض النفقات الأولية بنسبة 3.5% بسبب تخفيض الدعم واحتواء فاتورة الأجور. وكانت زيادة أسعار الوقود التي أعلنت في 3 نوفمبر الجارية خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

ومن المقرر أن يتم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح. وفي هذا السياق، سيتم توجيه نسبة من الوفر المحقق في المالية العامة تبلغ حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية، والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين، بما في ذلك زيادة الوجبات المدرسية المجانية، والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعما مباشرا للأسر الفقيرة كبديل لدعم الطاقة غير الموجه بدقة إلى المستحقين.

يركز البرنامج أيضا على تعزيز إدارة المالية العامة (PMF) وشفافية المالية العامة. وتتضمن الإصلاحات المخططة في هذا المجال مراجعة الأداء التشغيلي للسلطات الاقتصادية بصفة منتظمة؛ وتحسين الإشراف على الضمانات الصادرة عن الحكومة من خلال إعداد التقارير؛ ووضع خارطة طريق لإصلاحات معاشات التقاعد؛ وإعداد كشف ميزانية يوضح تطورات الاقتصاد والمالية العامة وتقديمه لمجلس النواب مع كل موازنة عامة.

ثالثا: الإصلاحات الهيكلية والنمو الاحتوائي

سيساعد البرنامج على معالجة التحديات المزمنة التي يمثلها النمو المنخفض والبطالة المرتفعة. وتتضمن الإجراءات المزمعة ترشيد إصدار التصاريح الصناعية لكل منشآت الأعمال، وإتاحة مزيد من فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس. وسيتم تشجيع برامج الوساطة في مجال توظيف العمالة وبرامج التدريب المتخصص للشباب. و لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، ستتم زيادة دور الحضانة العامة وتحسين أمان المواصلات العامة.

خاتمة الفصل الأول

جرى الترويج لسياسات الإصلاح الاقتصادي كحل سحري لرفع الكفاءات الاقتصادية للدول النامية، وهي ذريعة مغلقة بإيديولوجية منطلقاتها فكرية وسياسية أولا واقتصادية ومالية ثانيا، بحيث أن هذه السياسات هي مجرد تمهيد لنمط رأسمالي من شانه تعميق التبعية بكل أشكالها إلى الغرب الرأسمالي، فقد بارزت خلال الربع الأخير من القرن الماضي في شكل إجراءات اتخذتها الحكومات لممارسة النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحرة وهدفت هذه الأخيرة في مراحلها الأولى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال إزالة أوجه الخلل والمعوقات الموجودة في الاقتصاد والتي تحد من انطلاقه، وتحقيق النمو المنشود، ثم بعد تحقيق الاستقرار تسعى تلك السياسات إلى تكييف الاقتصاد وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه وترك قوى السوق تعمل بحرية، بما يكفل التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية للمجتمع وهذا ما عملت عليه عملية التنمية في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي وتسريعه إذ أصبحت تركز على دفع التقدم والتطور الإنساني كنتيجة نهائية للتنمية وإعطاء الأولية للتقدم النوعي على التقدم الكمي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد الفصل الثاني

يشهد العالم اليوم في إطارات تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى إلى نشوء تكتلات إقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة. فجاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة. قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كتالي:

المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية أهميتها وسياستها؛

المبحث الثاني: نظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛

المبحث الثالث:برامج وأبعاد المتبعة في اصلاح التجارة الخارجية كمبحث ثالث.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

لقد اهتم الاقتصاديون بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها اهتماما كبيرا خاصة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه، الذين عملوا على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية[1]. والشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية والدولية لما توفره من مزايا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يكون تخصص الدول في إنتاج السلع وفقا لظروف الطبيعية والاقتصادية المؤهلة لها لإنتاج و تبادل هذه الأخيرة بفائض سلع دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2]، قد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية[3]:

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

[1] – موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص13؛

[2] – حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص13؛

[3] – حمدي عبد العظيم، مرجع نفسه، ص14.

- ✓ التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف طرق النقل حيث أن 90 % من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق.
- ✓ صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حال ة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل.

كما يمكن أن نفرق بين مصطلح التجارة الخارجية و التجارة الدولية من باب المعني الضيق الذي يشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

أما المعنى الواسع الذي يشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة .
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة .
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال .
- ✓ الهجرة الدولية للأفراد .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية"[1].

[1] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص36.

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها:" عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما الداخلة إليها وتسمى "الواردات أو الخارجة منها وتسمى" الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة"[1]

الفرع الثاني: أسباب قيامها

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو بما يسمى مشكلة الندرة النسبية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة، من خلال أنها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك، ومن هنا تظهر أهمية مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الاقتصادية لا نتاجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع لكن بتكلفة مرتفعة مما يجعل الإستيراد مفصلا، ومن تظهر أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة[2].

هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية والتي سيتم التطرق اليها في المبحث الثاني ابتداء من التجاريين مرورا بالكلاسيكية و النيوكلاسيكية، نجد هذه الأفكار معقولة لكنها لا تستطيع وحدها تفسير قيام التجارة الخارجية و نشير هنا إلى بعض العوامل الهامة التي تؤثر في قيام التجارة الخارجية.

- ✓ اختلاف الموارد الطبيعية؛
- ✓ اختلاف توزيع السكان؛
- ✓ توافر التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ اختلاف تكاليف النقل.

[1] – مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص19؛

[2] – يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص15-16؛

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

الفرع الاول: المجال الاقتصادي

تسعي التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- ✓ تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- ✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[1]؛
- ✓ تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- ✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية[2]؛
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية و تعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب[3].

الفرع الثاني: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد – النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000، ص: 373؛

[2] – رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ، ص: 16؛

[3] – رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص57؛

- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك[1]؛
- ✓ تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية؛
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات؛
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا؛
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

الفرع الثالث: المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تعزيز البني الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل و أحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[2].

المطلب الثالث: السياسة التجارية وأنواعها وأهدافها

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية فهي في الدول الصناعية المتقدمة غير التي في الدول النامية فلكل دولة أهدافها الاقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسة التجارية تلك المجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها، فالدول المتقدمة مثلا تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تضمنه هذه الحرية من مفاهيم وبالتالي فالسياسة التجارية التي ترسمها هذه الدول لابد وأن تتضمن بعض أو كل المظاهر الاقتصادية التي تقوم عليها نظام اقتصاديات السوق من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلا في أضيق الحدود على اعتبار أن حق قيام التبادل بين أفراد عبر الحدود الإقليمية لا يختلف عن هذا الحق بين المواطنين داخل الدولة الواحدة.

[1] – رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص13؛

[2] – رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص58.

كما يقصد بالسياسة التجارية **commercial policy** في مجال العلاقات الدولية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية

لقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، فالسياسة التجارية المتبعة من طرف الدولة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية المتبعة في هذه الدول.

أ. سياسة التبادل الحر:

استند هذا النظام إلى العديد من الحجج من بينها:

- ✓ الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج؛
- ✓ الحرية تؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع الدولية؛
- ✓ الحرية تشجع التقدم الفني؛
- ✓ الحرية تحد من قيام الاحتكار؛
- ✓ الحرية تساعد على الإنتاج[2].

ب. سياسة الحمائية :

وتعرف أنها مجموعة الإجراءات التي تفرضها الدولة على السلع مستوردة ويستند أنصارها على حجج مختلفة اهمها:

- ✓ حماية الصناعات الناشئة؛
- ✓ اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ الحصول على إيرادات الخزينة؛

[1] –سفيان بن عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016، ص ص 45 –46؛

[2] – سفيان بن عبد العزيز– مرجع سبق ذكره، ص ص55 –57.

✓ حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق.

الفرع الثالث: أهداف السياسات الخارجية

للسياسة التجارية أهداف متعددة بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية، اقتصادية، اجتماعية ، إستراتيجية.

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1-1 تحقيق موارد للخزينة العامة:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بكل أنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، في كثير من الحالات ويعتبر الحصول على موارد عن هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبو لا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة ، فعادة ما يتم الحصول على المواد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل ، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون، على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرر عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة دون تمييز، قد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبار العدالة الاجتماعية أو باعتبار التنمية الاقتصادية أو هما معا، كما أن هذا الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[1].

1- 2 تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

حسب نظرية ميزان المدفوعات القائلة أن القوي التلقائية قد لا تكفي في ظروف تاريخية معينة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة، فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، قد يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة عبء الديون الخارجية إذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة أجنبية نسبة كبيرة ، وهو الوضع الغالب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بالنسبة للدولة النامية لن يجد تخفيض قيمة العملة أية نتيجة ، وذلك بالنظر لتواضع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها لكل هذه

[1] - مهدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 117 ص118.

الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول، وعلى الأخص الدول النامية منها ، قد لا تجد مفرا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

1– 3 حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، ولذلك يعتبر هذا أيضا هدف من أهداف السياسة التجارية والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع ، و تبرز ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ، ومتى رؤي لأسباب مختلفة أن الحفاظ على الإنتاج المحلي أمر جوهري ومن أمثال ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية ومن أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات، وكذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها[1].

1–4 حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق:

هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية ، وطالما أن الإغراق بين نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية فلا بد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين.

1– 5 حماية الصناعة الناشئة:

تعتبر حجة حماية الصناعة الوليدة من أقوى الحجج لتدخل الدول في طريق حرية التجارة، والمقصود بالصناعة الوليدة أو الصناعة الناشئة كم ا تسمى أحيانا، تلك الصناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع لها أن ترتقي إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ولذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة مجرد حداثة العهد فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات حديثة العهد والتي لا يتوقع لها أي ازدهار، بل يجب أن تكون الظروف والإمكانيات الاحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد ، وعادة ما يطلق على محصلة هذه

[1] – عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص234؛

الظروف المواتية تعبير الميزة النسبية فإذا كانت هناك ميزة نسبية كاملة أو احتمالية في فروع الإنتاجية جاز في هذه الحالة اعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها[1].

1- 6 حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها ولذلك فإن حماية الاقتصاد القومي م نها أمر مسلم به وذلك طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد القومي منها.

2- الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية:

1- 1 الأهداف الاجتماعية: وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة ، وهنا تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعه.

إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ من بين ما تلجأ إليه إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، عادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل ، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى تقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل ، ونادرا ما يعلن عن إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ، ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية ، وبالذات مع السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف[2].

2-2 الأهداف الإستراتيجية :

يقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 120 ص121؛

[2] - أحمد حشيش ، مجدي محمود أبو شهاب ، مرجع سابق، ص 238- ص 239.

طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كليه، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة كبيرة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها، كما قد تقتضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا و هنا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف[1].

[1] – مجدي محمود أبو شهاب ، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية من خلال ظهور مفهوم الميزة التنافسية التي تعتبر امتدادا وتطورا لفكرة الميزة النسبية التي افتقدت إلى الواقعية نتيجة تفسيرها لحكم التجارة الدولية على أساس محدد التكاليف والتركيز على عنصر العمل وإهمال العوامل الإنتاجية الأخرى، فكان لدراسة الميزة التنافسية يلزم المرور بنظرية الميزة النسبية والتطورات المتلاحقة لها، فكما هو معروف في أدبيات الاقتصاد لقد اعتمدت سياسات الحرية الاقتصادية الدولية من حيث أصولها النظرية على أفكار المدرسة الكلاسيكية أولا ومن ثم على الإسهامات التي قدمتها المدارس الحديثة وخاصة النيوكلاسيكية وتطوراتها، جاء هذا التوافق بسبب المبادئ المشتركة التي تتمحور حول آلية السوق الحرة وحركات الأسعار، والتعديل التلقائي للاختلالات من خلال حركات الأسعار أو الكميات .

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الخارجية

قبل التطرق إلى نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو لا بد من التأكيد على نقطة أساسية تتعلق بالمقارنة بين نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث والميزة النسبية لدافيد ريكاردو.

الفرع الأول: الميزة المطلقة لآدم سميث

في أواخر القرن الثامن عشر (1776) من خلال مفهوم الميزة المطلقة قدم آدم سميث شرحا للمزايا الناجمة من التجارة الدولية، وإبراز أهميتها بالنسبة للدولة والمجتمع ككل من خلال نموذج مبسط للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم على مبدأ حرية التجارة والمنافسة. حيث تستند هذه النظرية على أن الميزة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بأقل من الدولة الأخرى وتتحدى نفقة إنتاج السلعة انطلاقا من كمية العمل اللازمة لإنتاجها، يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد[1].

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

أسس دافيد ريكاردو في عام 1817 نظرية الميزة النسبية، إذ بقيت تلك النظرية تشكل جوهر الحجة لصالح حرية التجارة الدولية، وهذا ما تضمنه معظم كتب علم الاقتصاد[2].

[1] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص11؛

[2] – طه يونس حمادى، نظريات التجارة الدولية التقليدية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص08.

إن المأخذ الأساسي لهذه النظرية جاء نتيجة انتقاد مبدأ الميزة المطلقة التي لم يحقق الهدف منه، فهل يعقل مثلا أن أحد هذين البلدين يقوم بتصدير كل شيء والآخر يعزم باستيراد كل شئ، هنا جاء الرد على يد ريكاردو الذي طرح مبدأ الميزات النسبية، أشار إلى أنه من الممكن أن يحصل التبادل بين البلدين على أساس التفوق النسبي الأعلى وليس على أساس التفوق المطلق[1].

والمقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم انتاجها في بلدين مختلفين.

ولتوضيح هذه الفكرة بمثال عن التجارة بين أمريكا واليابان، نفترض أنهما ينتجان سلعتين هما الجرافات والسيارات طبقا للبيانات بالجدول رقم (01)، فمثلا في أمريكا يتطلب إنتاج سيارة واحدة 25 يوم عمل بينما يتطلب إنتاج الجرافة 50 يوم عمل، وفي اليابان يتطلب إنتاج السيارة نفسها 100 يوم عمل والجرافات 300 يوم عمل، وواضح أن أمريكا لديها ميزة في إنتاج السلعتين ومع ذلك يمكن أن تقوم اليابان بتصدير سلعة ما من السلعتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (2-1): تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسه بأيام العمل

الدولة / السلعة	أمريكا	اليابان
جرافات	50	300
سيارات	25	100

المصدر: السيد متولي عبد القادر، " الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات "، دار الفكر، عمان، الأردن الطبعة الأولى 2011 ص27 .

من الجدول يتبين لنا في حالة افتراضنا وجود حالة الاكتفاء الذاتي (عدم وجود تجارة بين اليابان وأمريكا) تباع الجرافة مقابل سيارتين في أمريكا، بينما في اليابان تباع الجرافة مقابل (03) ثلاثة سيارات، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لديها ميزة في إنتاج الجرافات لأن سعرها منخفض. إذا قامت التجارة بينهما وصدرت اليابان السيارات لأمريكا وباعتها بالأسعار الأمريكية فإن اليابان ستحصل على جرافة مقابل سيارتين وهي بأسعار اليابان تكلف 03 سيارات مما يعني أن اليابان لديها ميزة نسبية في إنتاج السيارات بالرغم من أنها لا تملك أي ميزة مطلقة. أما إذا باعت أمريكا الجرافة إلى اليابان بأسعار اليابان فإن أمريكا

[1] – هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار اسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص47.

ستحصل على 03 سيارات مقابل الجرافة الواحدة ومن ثم فإن أمريكا لديها ميزة نسبية في إنتاج الجرافات، وبالمثل إذا كان المعدل في أمريكا هو 02 سيارة لكل جرافة ومعدل اليابان هو 03 سيارات لكل جرافة، نستنتج أن الدولتين سوف يكسبان من التجارة بينهما في ظل نظرية الميزة النسبية عكس الميزة المطلقة.

بالرغم من تفسير نظرية ريكاردو للتخصص الدولي التجاري في مستويات الإنتاجية، إلا أنها ظلت عاجزة عن تفسير أسباب هذا التفاوت من خلال جملة من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أهمها:

- ✓ أنها أهملت عامل الطلب في تحديد الأسعار، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد معدلات التبادل الفعلية بين الدولتين؛
- ✓ عدم صحة فرضية التوظيف الكامل وعدم تدخل الدولة لأن قوى السوق كفيلة بإصلاح أي خلل في التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة؛
- ✓ كما تتجاهل النظرية التفاوت في مستوى النمو الاقتصادي لكل من الدول.

من خلال هذه الانتقادات نستنتج أن نظرية الميزة النسبية تفتقد إلى الواقعية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتها على تفسير الاتجاهات الفعلية للتجارة الدولية، و هذا ما أسندته بعض النظريات التي ظهرت لتطوير وتكملة نظرية الميزة النسبية تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف ظروف الصناعات المختلفة.

الفرع الثالث: تطور النظرية النسبية

تم تطوير نظرية الميزة النسبية من خلال السعي إلى معالجة أوجه القصور التي تمثلت في الفروض التي قامت عليها النظرية وخصوصا فرض العمل أساس القيمة.

1) التكلفة النسبية تكلفة الفرصة البديلة: تقوم فكرة (هابلر) على استخدام مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بدلا من تكلفة العمل في المقارنة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين بين دولتين بمعنى تجاوز فرضية أن العمل هو أساس القيمة.

2) نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج (هيكشر–أولين): تعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من "هيكشر" سنة 1919 ثم من بعده تلميذه "أولين" سنة 1933 قم طورها من بعدهما الاقتصادي "بول ساموبلسن"[1].

[1] - Michel Rainell, « le commerce international », la découverte, 7eme édition, paris, 2000, p45.

تعتمد على العديد من الفروض المبسطة التي تساعد على عرض الحقيقة المراد دراستها والتركيز على التحليل والوصول إلى نظرية تعرض وجهة نظر مقبولة، حيث تتمثل هذه الفروض فيما يلي[1]:

- ✓ وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عامل الإنتاج (العمل و رأس المال)؛
- ✓ تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين؛
- ✓ يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابت لكل من السلعتين وفي كل من البلدين؛
- ✓ القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها بالانتقال دوليا؛
- ✓ لا توجد أي تكاليف تقف في طريق تدفق التجارة الدولية؛
- ✓ السلعة الأولى كثيفة العمل والسلعة الثانية كثيفة رأس المال في كل من الدولتين.

لقد طوّرت هذه النظرية من قبل الاقتصادي "ساموبلسن" حيث حاول إضفاء بعد جديد لها، حيث عرفت هذه النظرية القائمة على وفرة عوامل الإنتاج فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، رغم ذلك لم تخلو هذه النظرية من الانتقادات المتمثلة كالآتي:

- ✓ إهمال النظرية لانتقال عناصر الإنتاج دوليا لأن الواقع يثبت العكس؛
- ✓ تفرض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية؛
- ✓ الاهتمام بالجانب الكمي لعناصر الانتاج وإهمال الجانب الفني، وحسن استغلال عناصر الإنتاج؛
- ✓ تجاهل هذه النظرية إلى تكاليف النقل كما أهملت عنصر البحث والتطوير في العملية الانتاجية.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسر للتجارة الخارجية:

إن ظهور النظريات المبنية على حرية عوامل الإنتاج راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي.

الفرع الأول: النظريات القائمة على أساس التكنولوجيا

تمثل النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية تحليلا ديناميكيا لقانون النفقات النسبية، فيه تفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات التي تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية ومن أهم هذه النظريات نذكر نموذجين:

[1] – محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص120 ص121.

1) – نموذج الفجوة التكنولوجية: أوضح بوزنر "**j.posnet**" إن الاختراعات والتجديدات التي تتم في دولة معينة تمنحها نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى العالم الخارجي، حيث اعتبر أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكن البعض من الدول أن تكون مصدرة بغرض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني كما يجد (بوزنر) تفسيرا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير نظرية هيكشر – أولين، حيث يرى أن المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد تكون للتفوق التكنولوجي الذي تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات تكلفة أقل، تسمح لها باكتساب مزايا مقارنة بغيرها من الدول.

2) – نموذج دورة حياة المنتج: لقد أجاب فرنون **vernone** على عدة تساؤلات من خلال نظرية دورة حياة المنتج سنة 1966 من بينها: لماذا يظهر الاختراع والابتكار في بعض الدول المتقدمة قبل غيرها من دول العالم؟ وما هي الفترة الزمنية التي تستطيع الدولة التي يظهر فيها الاختراع الاحتفاظ بتوقها التكنولوجي؟ فهي امتداد لنظرية (بوزنر)، وهذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، واعتمادها على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الدولية، ولهذا فإن فرنون قسم هذه المرحلة إلى أربعة مراحل والشكل يوضح ذلك :

الشكل رقم (2-1): مراحل دورة حياة المنتج لــ فرنون

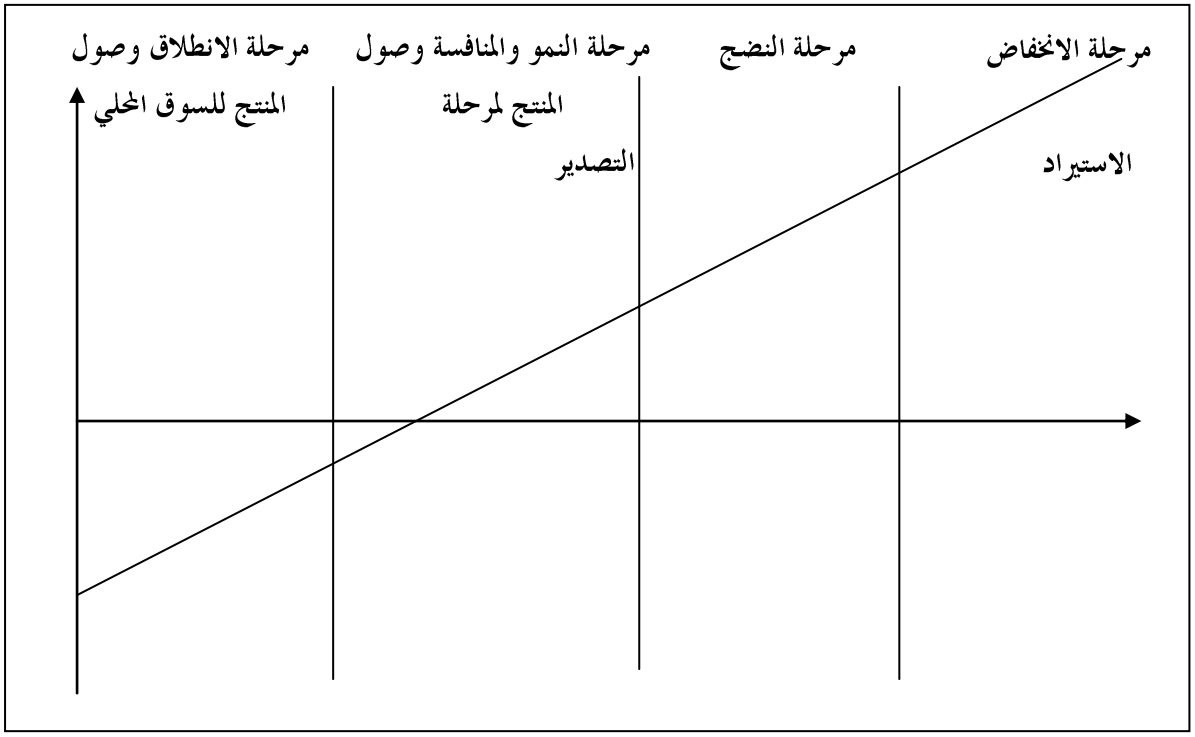

المصدر: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر:، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص104.

الفرع الثاني: نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر)

إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي (استيفان ليندر) سنة 1968 هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسيره لظاهرة التبادل الدولي واثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض، حيث تقوم هذه النظرية على الشرطين التاليين[1]:

- ✓ أي سلعة لا بد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية؛
- ✓ تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي، حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

[1] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص52 ص53.

الفرع الثالث: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

تعتبر فكرة اقتصاديات الحجم التي قدمها krugman-Helpmon سنة 1983 عن العلاقة بين التكلفة وحجم الإنتاج المقابل لها، حيث تنخفض تكلفة السلعة بزيادة الإنتاج، ويعبر "ألفرد مارشال" أول من نبه بهذه الفكرة[1].

مما سبق يمكن القول بان كافة التغيرات والتطورات السابقة لنظرية التجارة الخارجية قد اتفقت في أنها لا يمكن اعتبارها بديل كامل عن نظرية الميزة النسبية، ولكنها بمثابة نظريات مكملة لها، وذلك لأن كل نظرية ركزت على متغير من المتغيرات الخاصة بالنظرية التقليدية للميزة النسبية دون وجود نظرية واحدة قادرة على معالجة كافة هذه العناصر، مما أدى إلى التواصل إلى مفهوم جديد أكثر شمولا من مفهوم الميزة النسبية الذي يتمثل في مفهوم الميزة التنافسية الذي يهدف إلى تقديم نظرية شاملة في تفسير أنماط التخصص والتبادل التجاري.

المطلب الثالث: التنافسية كامتداد للميزة النسبية

انطلاقا من الديناميكية التي شهدتها تطورات النظرية الحديثة في تفسير التجارة الدولية عبر الزمن موجهة جملة من الانتقادات للنظرية النسبية، هذا نتيجة سكون هذه النظرية في تفسيرها لقيام التبادل الدولي، نظرا لتغير نمط التخصص الدولي المتغير وأن الوفرة النسبية للموارد تتغير، كما تتغير التكنولوجيا واحتياجات السوق، وعليه يتضح عدم ملائمة مصطلح الميزة النسبية والأنسب هو مصطلح "الميزة النسبية الديناميكية" أو "الميزة التنافسية"[2].

الفرع الأول: التنافسية حسب نموذج بورتر

عكس أغلب الدراسات التي ارتكزت على تحليل الاقتصاد الكلي في البحث عن النمو، استند بورتر في ذلك على تحليل الاقتصاد الجزئي واعتبر أن المنظمة هي وحدة التحليل الأساسية، حيث انتقل من تنافسية المنظمة في صناعة ما إلى تحقيق تنافسية الدولية، فهو يرى أن إصلاح الاقتصاد الكلي أمرا ضروريا لتحقيق النمو إلا أنه غير كافي، وقد أكد أن المنظمات هي التي تتنافس وليس الدول، وفي حين تستمد الدول تنافسيتها من هذه المنظمات والصناعات العامة بها، كما ركز بوتر على ما أسماه بمبادئ الإستراتيجية

[1] - Michel Rainelli, Op-Cit, P27;

[2] – سامية لحول/ التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال الصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص53.

التنافسية الثلاث هي: إستراتيجية قيادة التكلفة، إستراتيجية التمييز، وإستراتيجية التركيز. حدد بورتر أن طبيعية درجة المنافسة في الصناعة يتوقف على خمس عوامل أو محددات هي تهديدات الداخلين الجدد، قوة المساومة للموردين، قوة لدى الزبائن، تهديدات المنتجات البديلة، ووجود منافس قوي ضمن المشاركين في المنافسة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2): القوى الخمسة المحددة لتنافسية القطاع

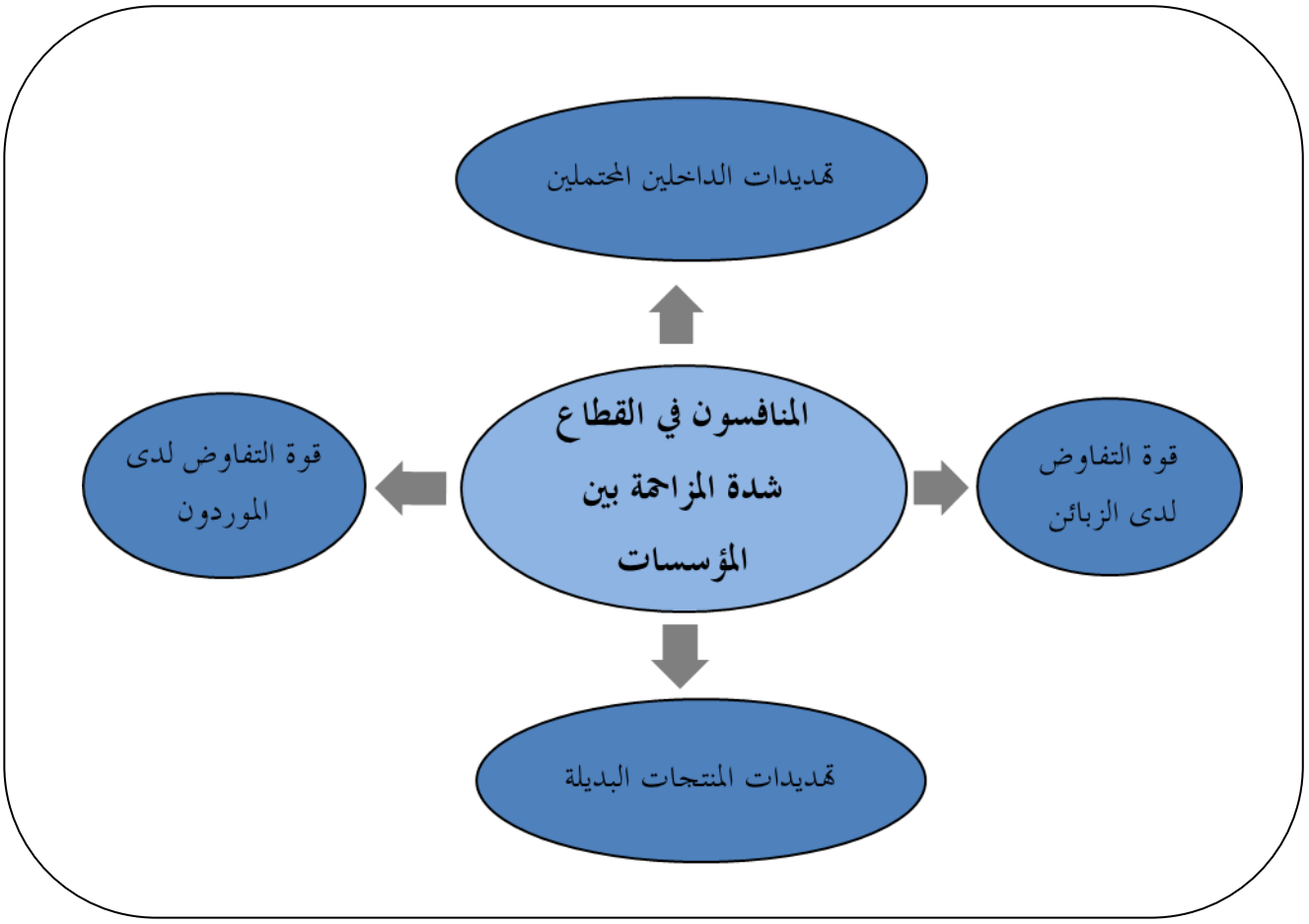

Source : Michel E.Porter, "**Compétitive Stratégy**" First Free Press Edition New York , United States of America 1980,p04

بالرغم ما قدمه "بورتر" من إسهامات متتالية حول نظرية الميزة التنافسية إلا أن الفرق المعارض لمنهج "بورتر" وعلى رأسهم Waversman الذي يعتبر العمومية والشمول في هذا النموذج من أهم العيوب وليست ميزة من مزاياه كما أدعى الفريق المؤيد، فقد تضمّن هذا المنهج عدد كبير من المتغيرات والمحددات

التي جاءت متداخلة مع بعضها البعض واختلطت به الحقائق مع الاستنتاجات وقد كانت الانتقادات لنظرية "بورتر" هي كالتالي[1]:

- ✓ الافتقار إلى الرابط بين التنافسية على المستوى الجزئي والتنافسية على المستوى الكلي؛
- ✓ عدم وجود علاقات قاطعة بين المحددات التي صاغها "بورتر" وبين الميزة التنافسية"؛
- ✓ اغفال الطاقات الكامنة للمنظمة كمصدر؛
- ✓ عدم صلاحية تطبيق هذا المنهج على الدول النامية.

الفرع الثاني: نموذج أوستن لتحليل الصناعة وقوى التنافس بالدول النامية

لقد أضاف أوستن لنموذج بورتر تأثير العوامل البيئية الخارجية غير المباشرة، وبالذات التشريعات الحكومية، حيث يصلح هذا النموذج لدول العالم الثالث حيث يوجد تأثير قوي لهذه العوامل، كما لا يستطيع نموذج بورتر العمل إلا في السوق المنافسة الحرة[2].

فنموذج قوى التنافس الخمس الذي قدمه بورتر يعتمد بدرجة كبيرة على الأسواق والصناعات للدول المتقدمة، لذلك قام الاقتصادي أوستن بتعديل هذا النموذج حتى يمكن اعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وفي هذا الإطار قام أوستن بإجراء تعديلين على النحول التالي[3]:

1) التعديل الأول: إضافة عنصر آخر وهو تصرفات الحكومة باعتبارها قوى كبرى في الدول النامية تؤثر على هيكل الصناعة وديناميكيتها، وذلك باعتبارها القوى السادسة والمطلوب إضافتها إلى نموذج (مايكل بورتر).

2) التعديل الثاني: إضافة العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكيات المنافسة فالعوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والديمغرافية، تؤثر على قوى التنافس الخمس وعلاقتها.

[1] – سامية لحول، مرجع سبق ذكره، ص56؛

[2] – منتاوي محمد، غراية زهير، دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 8-9، نوفمبر 2010، ص13؛

[3] – نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص74.

الشكل رقم (2-3): إطار تحليل الصناعة للدول النامية "نموذج أوستن"

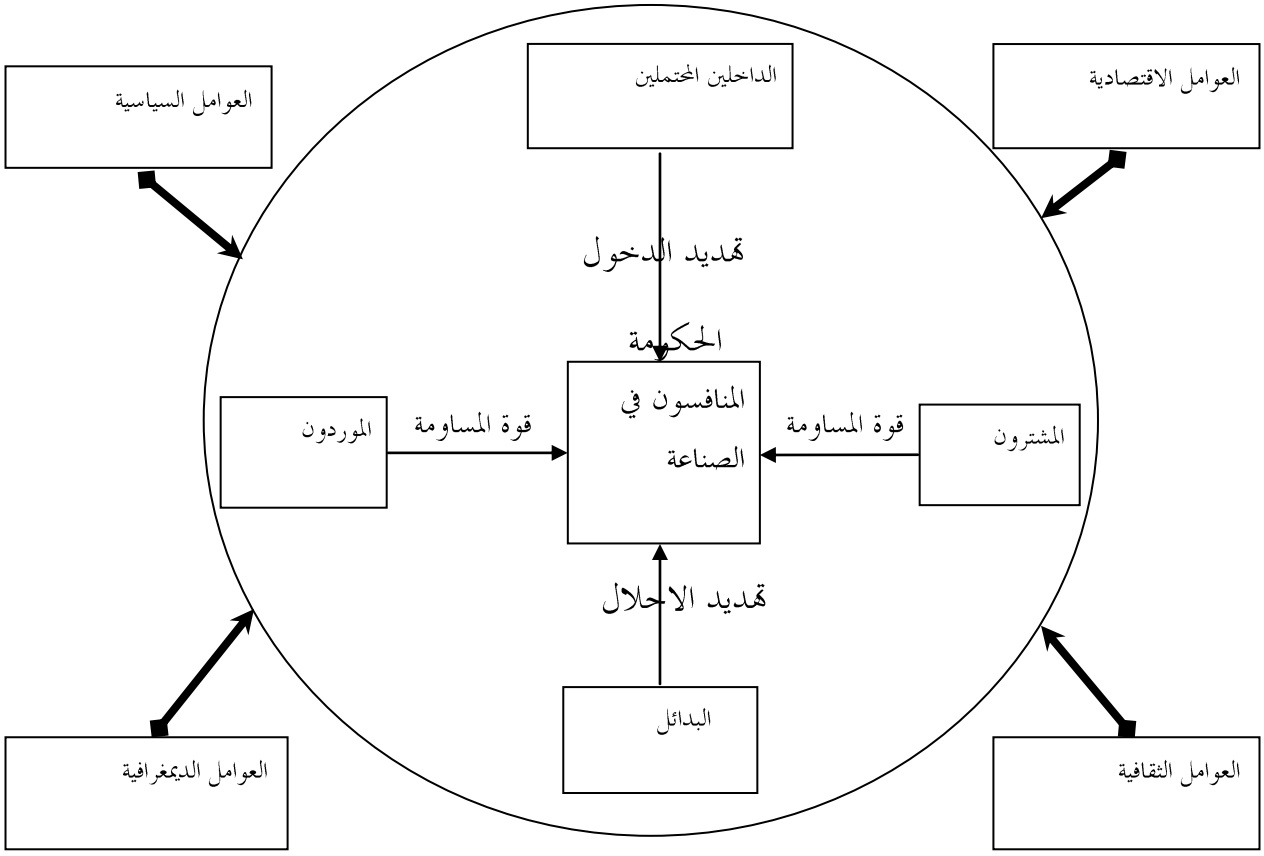

المصدر : نبيل مرسي خليل، " الميزة التنافسية في مجال الأعمال "، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 1998، ص 75.

مما سبق يتضح أن الحكومة تعد طرفا أساسيا في البيئية التنافسية للصناعة بالدول النامية، كما تشكل تصرفاتها قوة كبرى مؤثرة في هيكل الصناعة وديناميكيات المنافسة، وإذا كان تحليل (أوستن) لمحددات القوى التنافسية لم يختلف كثيرا عن تحليل "بورتر" ، فإنه يتميز عنه في النقاط التالية:"

- ✓ إن (أوستن) قد صب اهتمامه في تحليل الصناعة للدول النامية، فقد اهتم بضرورة تأثير القوى الخمس بمحدد آخر وهو تدخل الدولة باعتبارها القوة السادسة؛
- ✓ كما اعتبر أوستن أن العوامل البيئية مثل العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية والصناعية لها تأثير على قوى التنافس الخمس لبوتر.

من خلال كل ما تطرقنا إليه وكيفية بروز مفهوم الميزة التنافسية انطلاقا من النظرية التقليدية لمفهوم الميزة النسبية يمكن أن نلخص هذا في الشكل التالي الذي يعبر عن مراحل تطور مفهوم الميزة التنافسية.

الشكل رقم (2-4): مراحل تطور نظريات التجارة الخارجية

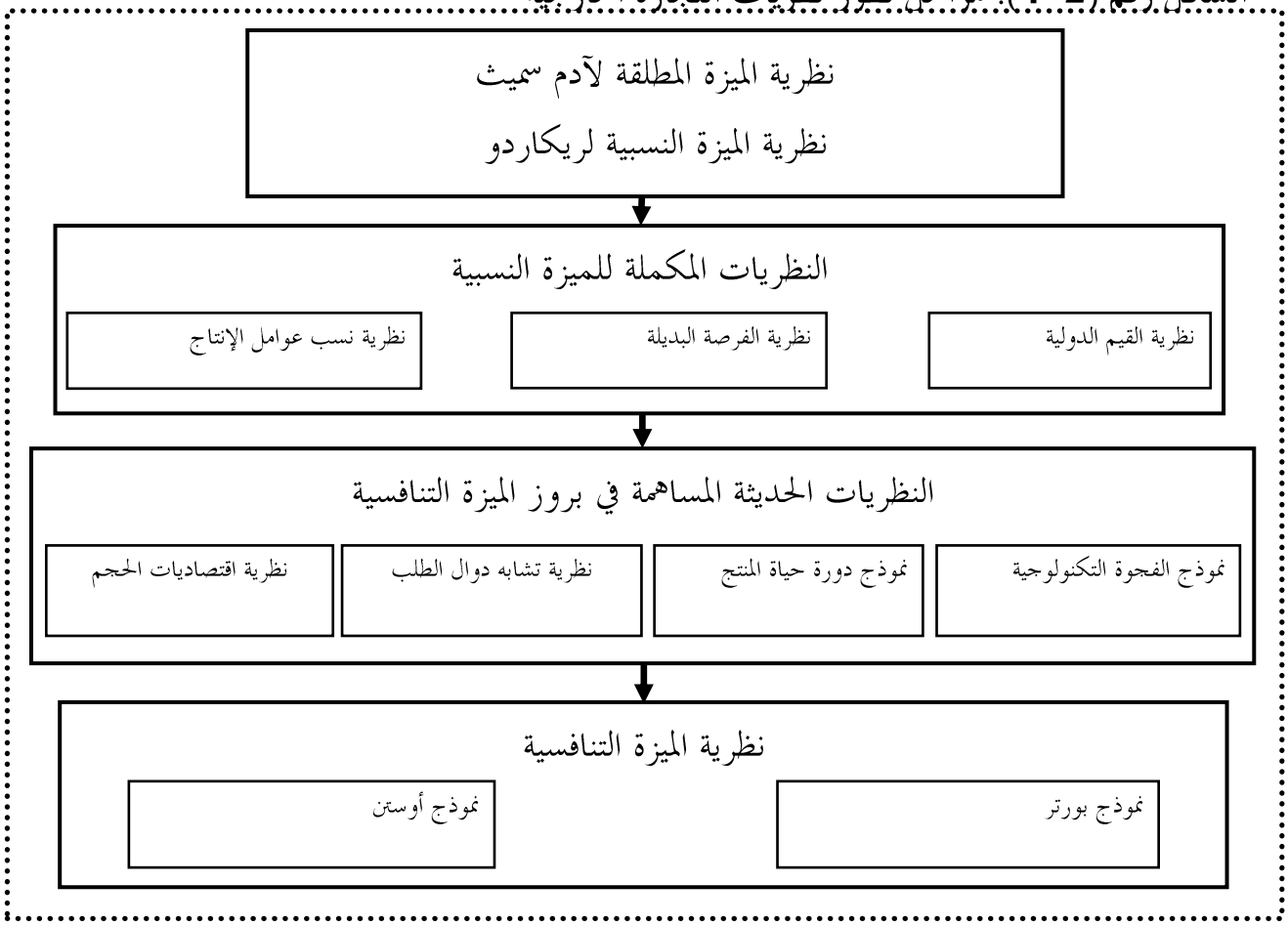

المصدر: أ.بلخير فريد "التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه،سيدي بلعباس، الجزائر2018 ص:33.

المبحث الثالث: برامج و أدوات إصلاح التجارة الخارجية

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية، بهدف تحقيق أهداف معينة "، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة ومن أهمها معدل الفائدة، سعر الصرف، التعريفة الجمركية ..الخ .

المطلب الأول: معدل الفائدة ومكوناته

إن لمعدل الفائدة دور فعال في الحياة الاقتصادية لأنه أداة التحكم وفهم الحياة الاقتصادية، حيث أن معظم الاقتصاديين ابقوا على أناو على فكرة وود سعر الفائدة التوازني وخاصة على المدى الطويل، والذي يمثل العائد المطلوب لتأجيل حجم الاستهلاك لأجل الادخار.

الفرع الأول: تعريف معدل الفائدة:

يمكن تعريف معدل الفائدة أنه ذلك العائد المتحصل عليه من صاحب المال جراء التنازل عن التصرف بالمال خلال فترة معينة، وهو ذلك السعر مقابل استخدام أموال القروض المعبر عنه بنسبة مئوية من حجم القرض[1].

ونظريا معدل الفائدة هو السعر النسبي الذي يتعلق بآجال مبادلة أصل في فترة معينة ونفس الأصل في فترة أخرى[2].

الفرع الثاني: مكونات معدل الفائدة:

لأن هناك مجال كبير للأصول المالية وهناك اختيارات عديدة للمعاملات وكل أصل له عائد خاص به، ونجد أن الاختبارات تتأثر بالحوادث المالية والاقتصادية والسياسية وهناك علاقات متشابكة ومترابطة لحد التعقيد لا يمكن أن توجد علاقة توازن لسعر الفائدة في المدى الطويل.

[1]–دومنيك سالفونوز، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة فؤاد صالح، أكاديميا، بيروت،لبنان، 2001، ص 372؛

[2]–محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989، ص 116.

يمكننا حصر مكونات معدل الفائدة في العناصر التالية: معدل فائدة البحث (ف*)، بالإضافة إلى عدة علاوات وهي علاوة المقابل التضخم (ت)، والإفلاس (ل)، ومدى قابلية السند للتسويق (س)، وعلاوة مقابل مخاطر الاستحقاق (ق) وهنا يصبح لدينا معدل الفائدة:

$$ف = ف^* + ت + ل + س + ق$$

ف*: سعر الفائدة البحث:

وهو يعرف على انه سعر الفائدة التوازني على ورقة مالية شرط عدم وجود مخاطر مرتبطة بالاستثمار المالي وافتراض عدم وجود تضخم، وبالتالي سعر الفائدة البحث هو عبارة عن معدل خال من المخاطر.

ت: علاوة الفائدة مقابل التضخم:

وتأخذ هذه العلاوة نتيجة توقع ارتفاع معدل التضخم في المستقبل، حيث أن هذا الأخير يؤثر على القوة الشرائية ويضعفها هذه العلاوة تأتي من أجل تعويض النقص في القوة الشرائية.

ل: مخاطر عدم السداد أو الإفلاس:

وتأتي هذه العلاوة في معدل الفائدة نتيجة توقع الدائن معانات المدين من مشاكل في السيولة مستقبلا تحول دون دفع الدين، أي يكون مصدر السند غير قادر على دفع الفوائد أو القيمة الاسمية في أجلب السداد.

س: علاوة مخاطر السيولة:

نميز هنا بين الأصول القابلة للتحول للسيولة بسرعة، وأخرى الأقل شيوعا في السوق، حيث نجد الأولى تحظى بمعدل فائدة أقل نظرا لقلة السرعة تحولها لسيولة مقارنة بالثانية، ونجد هنا أنه كلما كان الأصل أكثر سيولة ملما كانت هناك رغبة في حيازته.

ق: علاوة مخاطر الاستحقاق:

يدخل هنا عامل الوقت أي آجال استحقاق السند، فنجد أنه في حالة السندات الطويلة الأجل تكون أكثر حساسية لتغيرات معدل الفائدة وبالتالي يزداد حجم الخسائر الرأسمالية نتيجة طول آجال الاستحقاق، ولهذا تضاف علاوة على الأصل تناسبا مع طول المدة.

ق: علاوة مخاطر معدل إعادة الاستثمار

ونخص بالذكر هنا السندات القصيرة الأجل، حيث أنه انخفاض معدل الفائدة ينتج عنه دخل أقل مما يؤثر سلبا في إعادة استثمار الأصول هذا السند، وهنا تضاف هذه العلاوة.

الفرع الثاني: دور معدل الفائدة في السياسة النقدية:

يعتبر معدل الفائدة من أهم الطرق التي تطبق بها السياسة النقدية وهي بمثابة قناة من قنوات انتقال السياسية النقدية حسب النظرية الكينـــزية فمن وجهتهم أن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية لتحفيز الاستثمار ومعدل الفائدة هو الثمن الذي يسود في السوق النقدية، لذلك لابد أن يكون موحدا وموضوعيا في جميع المعاملات، وهذا ليس محققا في الواقع لوجود بين المقترض واختلافات في الموضوع والمدة لكل قرض.

ولهذا نجد السياسة النقدية تمنح معدلات فائدة منخفضة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل كون الخطر فيها منعدم على عكس القروض الطويلة الأجل لارتفاع مستوى الخطر لديها، وهذا يستدعي دراسة العوامل والظروف المحيطة بالقرض.

✓ **أهداف السياسية النقدية:**

1) سياسة التضخم: إن تعديل معدل إعادة الخصم بالزيادة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وهذا ما لم يثبته العلماء كون التغيرات التي تطرأ على معدل الفائدة بسبب تغير معدل الخصم تقع في مجال محدود مما يقلل من فعالية السياسة في السيطرة على الائتمان[1].

ونجد أن تغير معدل إعادة الخصم من طرف البنك المركزي من شأنه إحداث تغيير مطابق لمعدل الفائدة، وهذا ما يؤثر في الأسعار الفائدة في السوق بوجه عام وسوق النقد خاصة.

[1]–محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1972، ص 80.

2) عملية السوق المفتوحة: تدور هذه العملية من خلال قيام السلطات النقدية بشراء أو بيع أوراق مالية في السوق النقدية مقابل الحصول أو طرح سيولة نقدية.

وهنا يتدخل البنك المركزي لمعالجة التضخم الذي يؤثر سلبا على معدل الفائدة ويعرض أوراق مالية كأذونات الخزينة لامتصاص السيولة الزائدة، وبالتالي يرتفع معدل الفائدة، والعكس.

3) الحد الأقصى لمعدل الفائدة:

يتدخل البنك المركزي بوضع حد أقصى لمعدل الفائدة لا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاوزه وهذا للحد من ارتفاع معدلات الفائدة، وخاصة عندما تكون هناك منافسة بين البنوك التجارية ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة.

المطلب الثاني: سعر الصرف و التجارة الخارجية

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق,تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل اثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية, ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان التجاري وتحسين وضعية[1].

الفرع الأول: انعكاسات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن ذا زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وفان تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير فضلا عن سلبي أو ايجابي وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاها يكل إنتاج وتجارة سلوك المستوردين

[1]- سلامة نجاح تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، 1990-2012، مذكرة ماستر جامعة بسكرة، 2012-2013.

والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل .

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوة العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه دائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوة السوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛
- ✓ ارتفاع الأسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي الارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون عادى شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملاتها على الواردات،فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة المحلية (الدينار الجزائري) فان السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 اورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من9000.000دج، في حين إن السعر للمستورد

الألماني لكمية من التمور سعرها 500.000 دج ستنخفض من 5555.5556 اورو الى 5000 اورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 اورو الى 100 دج مقابل1 اورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادات المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين ورغبات المستوردين الأجانب.

إن تغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها) التغير النسبي في الصادرات الى التغير النسبي في سعر الصرف، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدول محل الدراسة أكثر مرونة.

الفرع الثاني: انعكاسات سعر الصرف على الوردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من وبالتالي فان الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع وفي تخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولة ا على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدر ا يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانية لذلك فإن تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء واردا على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من مواد الخام.

و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الواردات).

وما يمكن قوله هو انه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

المطلب الثالث: التعريفية الجمركية:

الفرع الأول: مفهوم التعريفة الجمركية:

يقصد بالتعريفة أولاً كما يبين من مدلولها التعريف بالشيء المدرج في القائمة، والغرض منه إحاطة من يعنيهم الأمر بالرسوم والحقوق الواجبة الدفع المقررة على السلعة[1]، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الحقوق الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية.

فعند قيام إدارة الجمارك بتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية فهي تعتمد على التعريفة الجمركية التي تشمل جدول السلع ويقابل كل سلعة نسبة معينة من الحقوق والرسوم المطبقة عليها وتسمى بمدونة التعريفة الجمركية.

وتشمل التعريفة الجمركية حسب المادة **6** من قانون الجمارك الجزائري 79-7 على ما يلي:

- ✓ نود المدونة وبنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية، وكذا البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة.
- ✓ نسب الحقوق المطبقة على البنود الفرعية.

الفرع الثاني: أنواع التعريفات الجمركية:

التعريفة الجمركية، أو بمعنى آخر الوجه القانوني يمكن تقسيمها إلى قسمين:

[1]- صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد والأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2010-2011، ص 23 ص26.

1) التعريفة المستقلة أو الذاتية:

وهي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها الخاصة، ويكون أساسها إرادة تشريعية داخلية بصرف النظر عن صدورها من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وبالتالي يكون للدولة المجال الكبير في فرضها، وبواسطتها يمكنها السيطرة على نظامها الجمركي[1].

2) التعريفة الاتفاقية:

أساس هذا النوع كما يدل عليه أسمه هو التعاقد الدولي، ويكون بين دولتين أو أكثر، ومن ثم لا يمكن تعديله إلا باتفاق، وغالباً ما يؤخذ شكل معاهدة تجارية تكون التعريفة الجمركية أحد بنودها.

من حيث وحدة التعريفة وتعددها، من هذه الزاوية يمكننا التفرقة بين ثلاثة أنواع أساسية:

✓ **التعريفة المنفردة**

وهي تعريفة تطبق على جميع منتجات الدول بدون تمييز بينها، ويكون للسلطة العامة في الدولة حق إنشائها، تعديلها أو إلغائها، ويتصف هذا النوع بالمساواة في المعاملة، ومن ثم يندر وجودها عملياً.

✓ **التعريفة المزدوجة**

ويتحقق هذا النوع بتطبيق الدولة لفئتين من الرسوم، تمثل إحداهما تعريفة ذاتية، غالباً تكون مرتفعة ويكون تطبيقها عاماً على أية دولة أخرى إلا ما أستثنى بنص خاص، أما الأخرى فيكون سعرها منخفضاً لنشوئها إثر اتفاقيات مع دول أخرى، وتلجأ إليها الدول لتأكيد رخصة حصولها على معاملة عادلة لمنتجاتها في الدول المتفقة معها، ويمثل السعر المنخفض الواحد في هذا النوع من التعريفات الحد الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدولة المانحة النزول عنه.

✓ **التعريفة المتعددة:**

تشمل هذه الأخيرة على عدة مستويات من الرسوم، وغالبا ما يكون سعرها مرتفعا، والغرض منه عادة إخضاع المنتجات المختلفة لرسوم معينة كل بحسب الدولة التي ترد منها وفق معاملتها للدولة الفارضة للرسم المتعدد.

[1]- خلاف عبد الجابر، مرجع سابق، ص 31 ص32.

وتلجأ الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية إلى إتباع مجموعة من السياسات التجارية من أجل تنمية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى العمالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتنقسم هذه السياسات إلى نوعين سياسة الحرية وسياسة الحماية.

ورغم اختلاف وسائل السياسة الحمائية بين وسائل سعرية (تعريفة جمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف) ووسائل كمية (نظام الحصص، تراخيص الإستيراد) ووسائل تنظيمية (المعاهدات والاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الإقتصادية، الحماية الإدارية)، تعتبر سياسة التعريفة الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية فقد نالت كثيراً من الاهتمام في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فهي تعتبر كأداة لتوفير موارد مالية للخزينة العمومية، وكذلك أداة لحماية صناعات معينة، بالإضافة إلى التأثير على أسعار الصادرات والواردات وتعتبر أيضاً أداة لإعادة توزيع الدخل القومي، وتساهم في تعديل الميزان التجاري للدولة.

و قد تماشت هذه الأداة (التعريفة الجمركية) مع التطور الحاصل في التجارة الدولية وتطورت مدونتها التعريفية بتطور السلع وأنواعها ودخول منتجات جديدة إلى سوق المبادلات وتقدم وسائل النقل و التكنولوجيا.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول بعد التطرق إلى مفاهيم التجارة الخارجية وأهميتها وأدواتها فإن أهم ما يمكن استنتاجه أن جل المدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسير واضح للتجارة الخارجية وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث والتي جاءت لتدعيم مبدأ التخصص وتقسيم العمل وكيف كانت من ميزة مطلقة فنية فميزة تنافسية، وهذا دفاعا عن مصالح شعوبها. و المستخلص أن نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية.

وما تم ملاحظته أن التجارة الخارجية تنقسم حسب أدوات السياسات التجارية فالأول اتخذ الاتجاه الحر والثاني الاتجاه الحمائي.

وأخيرا نكون قد القينا الضوء على الأسس والأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تلعبها التجارة الخارجية على الصعيد الدولي والتي على أساسها يقاس مدى تقدم أو تخلف الشعوب من خلال الأدوات المساعدة لتحقيقها.

الفصل الثالث

الإصلاحات الاقتصادية و التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيـــد:

بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية و زراعية إلا أنها تعـــاني مـــن مشـــاكل اقتصادية جمة، ففي منتصف الثمانينات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع تذبذب أسعار الـــنفط ، أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشـــاكل الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية. مما دفع بها للجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمـــة منـــها تبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا والدخول في اقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصـــلاحات الاقتصادية و الهيكليـــة هدفها استعادة النمو الاقتصادي لهذا تم التطرق في الفصل الثالث إلى الإصلاحات الاقتصادية و التجارة الخارجية في الجزائر ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل الثالث كتالي:

المبحث الأول: واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: التجارة الخارجية للجزائر في ظل الإصلاحات

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الإصلاحات الأولية بعد سنة 2000

المبحث الأول: واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن النموذج التنموي الذي تبناه النظام الجزائري بعد الاستقلال، فتح مجال أمام تراكمات الأخطاء غير المقصودة حولت إلى بذور لنشوء أزمة الاقتصادية التي كانت من أسباب لجوء الدولة الجزائرية إلى فكرة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال الفترة (1989-2000).

المطلب الاول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-1989 مجموعة من الأسباب أفقدت صناع القرار قدرتهم على السيطرة أو تحديد اتجاه عام لها في المستقبل، و التي تتمثل أهمها في:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

✓ النموذج الأول المعروف ببرنامج مكافحة الندرة أكتوبر 1979-1980 الذي يهدف إلى ثلاث مجموعات من السلع هي مواد بناء وقطع غيار، ثم المواد الاستهلاكية الصناعية، أما الأخيرة فهي مواد استهلاك غذائية.

✓ النموذج الثاني المتمثل في سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وما أنتج عنه من تهميش للقطاع المنتج.

الفرع الثاني: الأسباب العامـــة

✓ اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة، وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص...الخ؛

✓ غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية؛

[1]- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات اقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 41، ص 44.

✓ انخفاض أسعار المحروقات هو ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية ، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي؛

✓ تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية، والنمو الاقتصادي؛

✓ انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية؛

✓ أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي.

الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري في الجزائر قبل الإصلاحات

الجدول رقم (3-1): الميزان التجاري قبل الإصلاحات الاقتصادية (1989)

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	14540	15338	13980	13635	13805	13664	8188	9525	9163	10369
الواردات	12846	13693	13109	12591	14748	15493	14759	12288	13356	15862
الميزان التجاري	1694	1645	871	1044	-943	-1829	-6571	-2763	-4192	-5493

Source :http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeBulletinSpecifique?codeRegionBulletin=0

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات عرفت سنة 1980 ارتفاعا قدره بـــ 14540 مليون دولار أمريكي ليعرف ارتفاعا متذبذبا حتى سنة 1985 ليصل إلى 13664 مليون دولار أمريكي حيث أنه سنة 1986-1988 عرفت قيمة الصادرات انخفاضا كبير، وهذا راجع إلى لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص الواردات فإن قيمة حصيلتها عرفت تذبذبا في القيم بين انخفاض والارتفاع حيث كانت أقل قيمة سنة 1987 بـــ 12.288 مليون دولار أمريكي وأعلى قيمة سنة 1989 بـــ 15862 مليون دولار أمريكي وهذا يعود إلى انخفاض وارتفاع في الأسعار النفطية لأنها اعتمادها الأول.

وبالتالي عرف الميزان التجاري سنة 1980 إلى سنة 1983 فائضا، حيث أعلى قيمة له قدرت بـــــ1694 مليون دولار أمريكي سنة 1980 وأقل قيمة 1982 بـــ 871 مليون دولار أمريكي وهذا

يعود إلى أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، إلا أن سنة 1984-1989 عرف ميزان التجاري عجزا هائلا، ويعود هذا العجز إلى أن قيمة الصادرات أقل بكثير من قيمة الواردات بسبب ارتفاع الطلب على المنتجات المستوردة وانخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم (3-1): تطور الميزان التجاري قبل الإصلاحات الاقتصادية

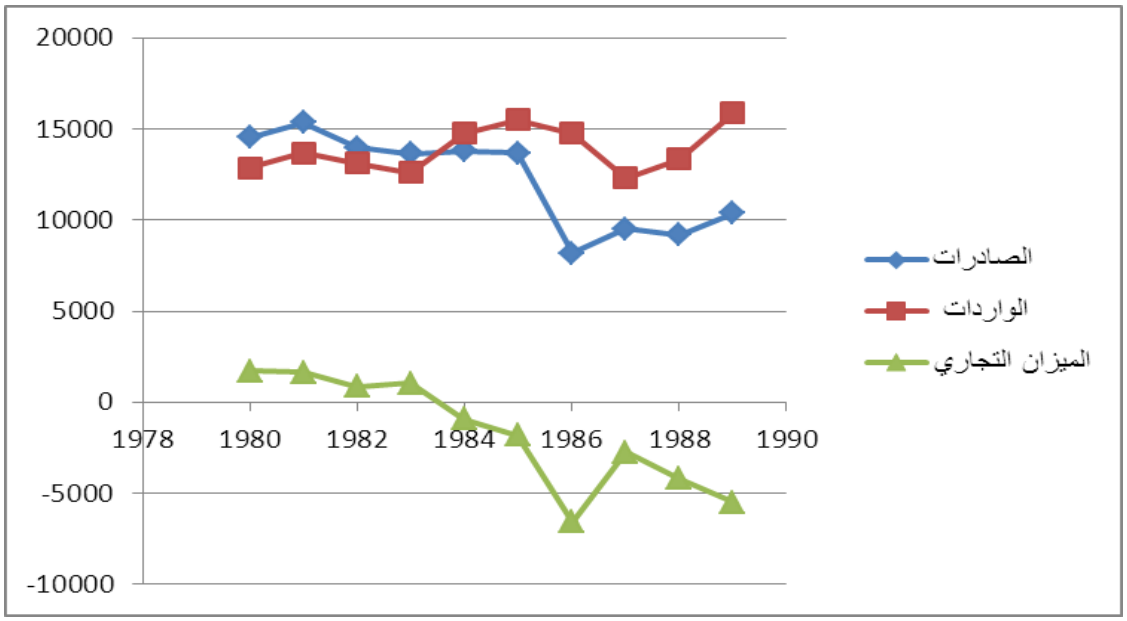

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثاني: مراحل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من 1989-1998

إن مع تدهور مؤشرات التوازن الاقتصادي أضحى لزاما على الحكومة الجزائرية المضي في إصلاحات أكثر عمقا وشمولية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مما دعاها للاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية طالبة التمويل اللازم لتسديد ديونها.

الفرع الأول: اصلاحات برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي

بعد فشل الاصلاحات الذاتية التي طبقت خلال الفترة (86-88) عمدت الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمستندة صندوق النقد الدولي، فأبرمت عدة اتفاقيات امتدت من 1989 إلى 1998.

✓ **الانتماء الاول:** لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتخطي أزمة المديونية التي واجهتها جراء انهيار أسعار النفط، فتم ابرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة وحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفاد الاقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1] ومن الشروط كان أهمها:

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها[2]؛
- صدور قانون النقد والقرض عام 1990 والذي أعاد للبنك المركزي سلطته في تسيير السياسة النقدية في ظل استقلالية واسعة لبنك الجزائر.

ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يسير على خطى اقتصاد السوق، مما أدى إلى تعميق الاصلاحات.

✓ **الانتماء الثاني:** عقد بتاريخ 3 جوان 1991 لمدة ثمانية عشر شهرا، وحصلت الجزائر على اثرها على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، جاء هذا الاتفاق لاستكمال برنامج التعديل في معظم المجالات، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي في اتخاذ القرارات على أسس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار وكذا المراقبة الكمية للقروض، وتحديد سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية، وضرورة تحقيق فائض في الموازنة العامة وتنويع الصادرات وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل العجز وغيرها[3] .

---

[1]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2009، ص311؛

[2]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص190؛

[3]- لحول موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص225.

وقد حاولت الحكومة الجزائرية تحقيق الاستقرار الاقتصادية دون تدخل المؤسسات المالية الدولية، إلا أنها لم تستطع التحكم في مؤشراتها والتي تجسدت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وسلبية كل من معدلات النمو الاقتصادي والرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وفي ظل هذه الظروف الصعبة وجدت الجزائر نفسها في أحضان صندوق النقد الدولي مرة أخرى مستسلمة لسياساته وقراراته على أمل تخطي ازمتها والمضي بها نحو الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي:

يمتد من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 وهو برنامج تكييفي قصير الأجل نص على البنود التالية[1]:

- تحقيق معدل نمو يتراوح بين 3% و 6%؛
- العمل على تقليص التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحرير التجارة الخارجية برفع القيود المفروضة والمتمثلة في الرسوم الجمركية؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد؛
- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار بـــ 50%؛
- الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الادخار من 10 % إلى 23.5% .

وبالتالي أرغمت الجزائر على إعادة جدولة ديونها فتقدمت المرة الأولى أمام نادي باريس نهاية ماي 1994، حيث تم خفض قسط خدمة الدين إلى 35.3% والذي ارتفع إلى حوالي 84% ابتداء من سنة 1995، وعليه تقدمت الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس في جويلية 1995، وتقدمت مرة أخرى امام نادي لندن، حيث وصلت المبالغ المثبتة بموجب الاتفاقين إلى 7 ملايير و2.3 مليار دولار على التوالي[2].

إن التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي من خلال اعتماد سياسة نقدية انكماشية أدى إلى تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ترجم في تسجيل معدلات فائدة موجبة ابتداء من سنة 1994، بالإضافة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية بما يتماشى وهدفي تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار، إلا أن ارتفاع أعباء خدمة الدين وهشاشة الوضع الاقتصادي أنداك الناتج عن تهاون في أسعار النفط أدى إلى عقد اتفاق التمويل الموسع بمساندة صندوق النقد الدولي.

[1]- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص118؛
[2]- مدني بن شهرة، نفس مرجع، ص120،ص121.

الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998

تحصلت الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي على قرض قدر بـــ 1.169.28 وحدة حقوق سحب خاصة أي 127,9 % من حصة الجزائر، و من بين الأهداف التي يسعى هذا الاتفاق لتحقيقها ما يلي[1] :

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـــ5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشيطين التي تقدر بحوالي 4 %؛
- ✓ تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي من 6,9 % من الناتج المحلي الخام خلال (1997-1998) إلى 2,2 % من الناتج المحلي الخام خلال (1997-1998)؛
- ✓ مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي و خاصة من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية؛
- ✓ تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛
- ✓ رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـــ 5,5 % من الناتج المحلي ما بين (1994-1995)-(1997-1998)؛

ومن أجل ذلك فقد تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزيدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي و اقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2000

إن الوقوف على تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية يمكن من اعطاء نظرة عامة عن مدى استقرار الوضع الاقتصادي العام في الجزائر.

الفرع الأول: تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في الناتج أو الدخل الحقيقي في دلة ما خلال فترة زمنية معينة[2]، وفيما يلي تغيرات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

---

[1]- بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص196؛

[2]- حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص268.

جدول رقم (3–2): تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2000

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	1.1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، التقارير السنوية للبنك المركزي من 1990 إلى غاية 2000.

تطرقت الجزائر إلى القيام بجملة من التدابير والاجراءات التي تمكنها من النهوض باقتصادها من خلال تحقيق التوزان الاقتصادي الداخلي والخارجي بمساندة مؤسسات النقد الدولية، فكانت خطى التصحيح في البداية بطيئة وجزئية أدت إلى رصد معدلات نمو سلبية خلال الفترة (1989-1994) بلغ متوسطها 1.4% كما عززت الحكومة الجزائرية جهودها في التصحيح الاقتصادي الكلي من خلال تنفيذ برامج اصلاح اقتصاد جديدة بمساندة صندوق النقد الدولي تهدف أساسا إلى تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة، فانطوى البرنامج على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من 3.8% سنة 1995 إلى 5.1% عام 1998، وبالمقابل تراجعت معدلات النمو سنتي 1999 و 2000 رغم ارتفاع أسعار النفط آنذاك، حيث وصل سعر البرميل إلى 28.5 دولار امريكي عام 2000 وهو ما يدل على هشاشة وعدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية، لذا فقد تطلب ذلك الاستمرار باستكمال الاصلاحات الهيكلية الخاصة بجانب العرب الكلي والقيام بالإصلاحات المؤسساتية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: تأثير الاصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة

يقصد بالبطالة التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من توفر القدرة والرغبة في ممارسة العمل غير المتوفر، لقد أسفر تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية عن تكلفة اجتماعية باهظة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا ومستمرا حيث انتقلت من 18.1% سنة 1989 إلى 28.6% سنة 1998، بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، فقد ساهمت اتفاقيات مؤسسات النقد الدولية في رفع معدلات البطالة، الأمر الذي حدا بالحكومة الجزائرية الشروط في اجراءات للتقليص من عدد العمال العاطلين وذلك من خلال وضع برامج جديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها.

الشكل رقم (3-2): تغير معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)

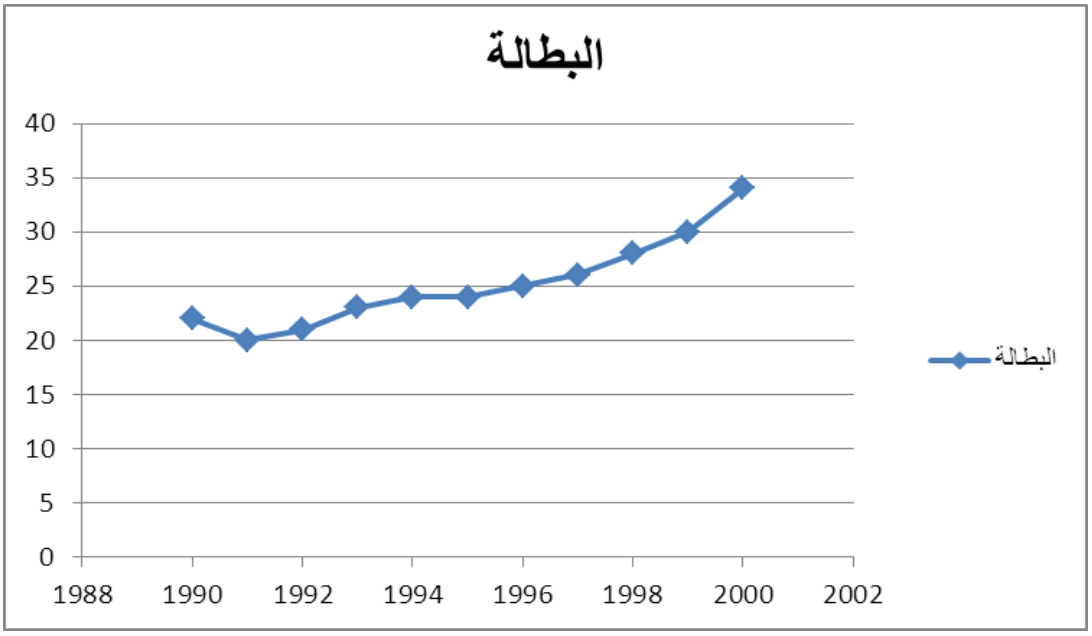

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

الفرع الثالث: تأثير الاصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم

تستهدف معظم الاقتصاديات التضخم كظاهرة لها اثارها السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمكن تتبع تطور التضخم في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): تغير معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم%	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,8	0,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS، منشورات بنك الجزائر من 1990 الى غاية 2000.

لقد أدى تحرير الأسعار عام 1989 بموجب قانون المنافسة و الأسعار إلى ارتفاع معدلات التضخم من9,3 % سنة 1989 إلى حوالي 32 % سنة 1992، ليعرف تحريرا واسعا خلال 1994-1998

أدى إلى انخفاضه عام 1996 إلى 18,7 % و استمر في تراجع ليصل إلى 2,8 % عام 1999 حيث ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 %. ويعود تراجع معدلات التضخم أساسا إلى الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني، وكذا تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة. وقد تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين. واستمر تقلص التضخم ليصل إلى أدنى مستوى له عام 2000 بـــ 0,34 %.

الفرع الرابع: دراسة تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2000

يعتبر سعر الصرف من المواضيع ذات الأهمية الاقتصادية، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة لسعر الصرف، ولذلك تم دراسة تغير سعر الصرف في الجزائر الذي يعتبر هذا الأخير كمتغير تابع الموضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-3): تغير معدل سعر الصرف في الجزائر من خلال الفترة (1990-2000)

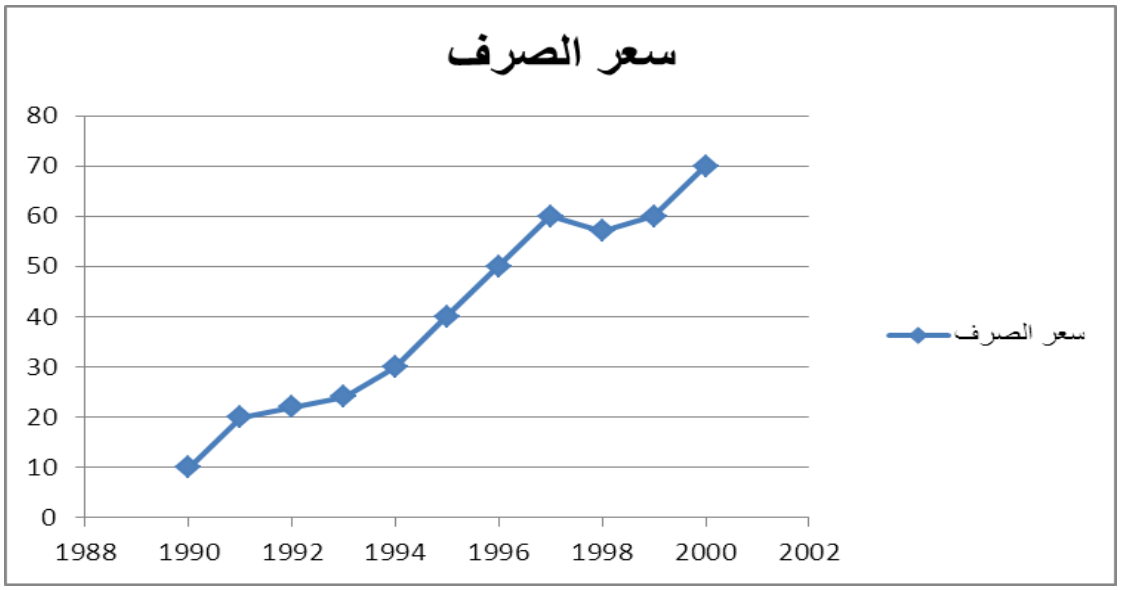

المصدر: أميرة مختاري، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر سنة 2012، جامعة الجزائر، ص17.

لقد عرف سعر الصرف في الجزائر عدة تغيرات، حيث أدت أزمة البترول لسنة 1986 وما تبعها من مشاكل إلى زيادة من معاناة الوضع الاقتصادي الناتج عن نقص الاحتياطي في الصرف والموارد من

العمل الصعبة، ففرض على الجزائر الدخول في اصلاحات اقتصادية شاملة، وفي سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج اصحي واسع، من بينها قانون النقد والقرض في سنة 1990 الذي جاء بتشريعات وقوانين ساهمت في بلورة النظام المصرفي الجزائري، وقد أعلنت السلطات النقدية من منتصف سنة 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية وعرف سعر الصرف استقرار في سنة 1991 إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 بالمائة بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاقية صندوق النقد الدولي FMI واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.

في السنوات الأخيرة للقرن العشرين شهدت معدلات سعر صرف الدينار انخفاض كبير من 1 دولار يساوي 40 دينار في سنة 194 إلى 1 دولار يساوي 75.25 دينار جزائري في سنة 2000 وهذا راجع إلى سلسلة تخفيضات التي تم اجرائها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي.

اتسمت الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية بنجاحها نسبيا فقد استطاعت برامج التصحيح الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية إدارة الطلب الكلي ودعم الملاءة المالية للدولة دون تحقيق زيادة في العرض الكلي، فضلا عن تثمين المحروقات بطريقة أفضل وتحريك الصناعة الجزائرية لموارد التجهيز والخدمات، وبالمقابل فإنه لا بد من اتخاذ جملة من الاجراءات والقيام بعدة عمليات تهدف إلى رفع القدرة الشرائية وهذا من خلال المبادرة بخلق مناصب الشغل وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تدعيم بعض المناطق بالطاقات الانتاجية وتزويدها بالموارد البشرية اللازمة.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

ظهر مع بداية الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي وقامت على أساس ذلك بعدة اصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الاصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات وتدعين الصادرات.

المطلب الأول: دوافع تحرير التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الفرع الأول: أسباب التحرير

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق اصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، خاصة قطاع التجارة الخارجية، ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية[1]، حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وإمضاء اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989 ومن شروطه:

- ✓ إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا؛
- ✓ تقليص العجز الميزاني؛
- ✓ إزالة التنظيم للأسعار.

الفرع الثاني: الركائز المتخذة لتحرير التجارة الخارجية

✓ **الخوصصة:** تعرف الخوصصة على أنها عملية تحويل الملكية ومعادلة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين، ولقد شرع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد.

✓ **ترقية الاستثمار:** إن المرسوم 93-12 الصادر في أكتوبر 1993، والمدعم بالمرسوم سنة 2001 جاء ليكرس فكرة تحرير وترقية استثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية

[1]- خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ط1، 1996 ، ص34.

التي كانت تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة وقد اتخذت عدة اجراءات في هذا المجال، لقد وفرت الجزائر كافة الشروط من اجل جلب الاستثمارات، سواء من حيث موارد طبيعية أو امكانيات بشرية، او ثروات سياحية، أو مناطق صناعية، او معدات استهلاك، او من حيث الترسانة الهائلة من القوانين، كل ذلك في سبيل زيادة معدلات الاستثمارات[1].

✓ **ترقية الشراكة:** لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية، شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الاجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10% واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة اصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي.

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

يكون تتبُع سياسة تحرير التجارة في الجزائر من خلال أربعة مراحل[2]:

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيّد 1990: وتبرز من خلال اتخاذ اجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 قانون 90/10 والذي يشمل تحرير الاستثمار الاجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة اصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن القانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر ولأول مرة منذ إقامة وتطبيق إحتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح إستيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

الفرع الثاني: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991): في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الذي

[1]- عبد الله بلوناس، برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، وتعظيم مكاسب الانتاج، 2001، جامعة سطيف، ص3؛

[2]- بوري محي الدين، مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2013، مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 2016/02، سيدي بلعباس، ص105 ص 106.

يؤكد إلغاء الاحتكارية في مجال التجارة الخارجية ويكرّس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية التجارة بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

الفرع الثالث: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992: نظرا لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، وإستمر الحال إلى غاية 18 اوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

الفرع الرابع: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما، التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشول دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري في ظل الاصلاحات

قبل دراسة و تحليل البيانات الإحصائية التي نعتمد عليها، نقوم بإعطاء لمحة عن بعض المصطلحات الاقتصادية:

حيث أن:

X تمثل الصادرات و هي الموارد والسلع التي تباع خارج الحدود

M تمثل الواردات و هي الموارد والسلع التي تشترى من الخارج.

BC يمثل الميزان التجاري و هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته.

الفائض في الميزان التجاري: يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة معينة أكثر من حجم الواردات.

العجز في الميزان التجاري: يكون العجز في الميزان التجاري عندما يكون حجم الصادرات في دولة معينة أقل من حجم الاستيراد، أو لا يغطي حجم المستوردات لهذه الدولة، وهو ما يحدث عنه عجز في الميزان التجاري للدولة.

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2000)

الجدول رقم (3-4): صادرات السلع والخدمات الجزائرية في الفترة (1990-2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	صادرات السلع والخدمات
1990	14 545
1991	13 311
1992	12 154
1993	10 880
1994	9 585
1995	10 940
1996	13 969
1997	14 890
1998	10 880
1999	13 040
2000	22 560

Source : Banque mondiale. « PxM »: Prix moyen annuel du pétrole algérien : Ministère des finances : http://www.multimania.com/algeriafinance.

من خلال الجدول نلاحظ أن في فترة التسعينات تميزت قيمة الصادرات سنة 1990 بارتفاعا معتبرا قدر بـــ 14545 مليون دولار أمريكي لتعرف انخفاضا في سنة 1994 حيث قدرت بـــ 9 585 مليون دولار أمريكي بسب انخفاض سعر البترول ليعود الارتفاع تدريجيا إلى سنة 1997 التي قدرت ب 14 890مليون دولار أمريكي لتنخفض سنة 1990 الصادرات قدرت بـــ 10880 مليون دولار أمريكي.

وبعد ذلك عرفت حصيلة الصادرات ارتفاعا سنة 1999وسنة 2000 هذا راجع الى اهتمام الدولة بالصادرات خارج المحروقات وتنميتها وإلى ارتفاع الطلب الكلي.

الشكل رقم (3-4) : تطورات صادرات السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2000)

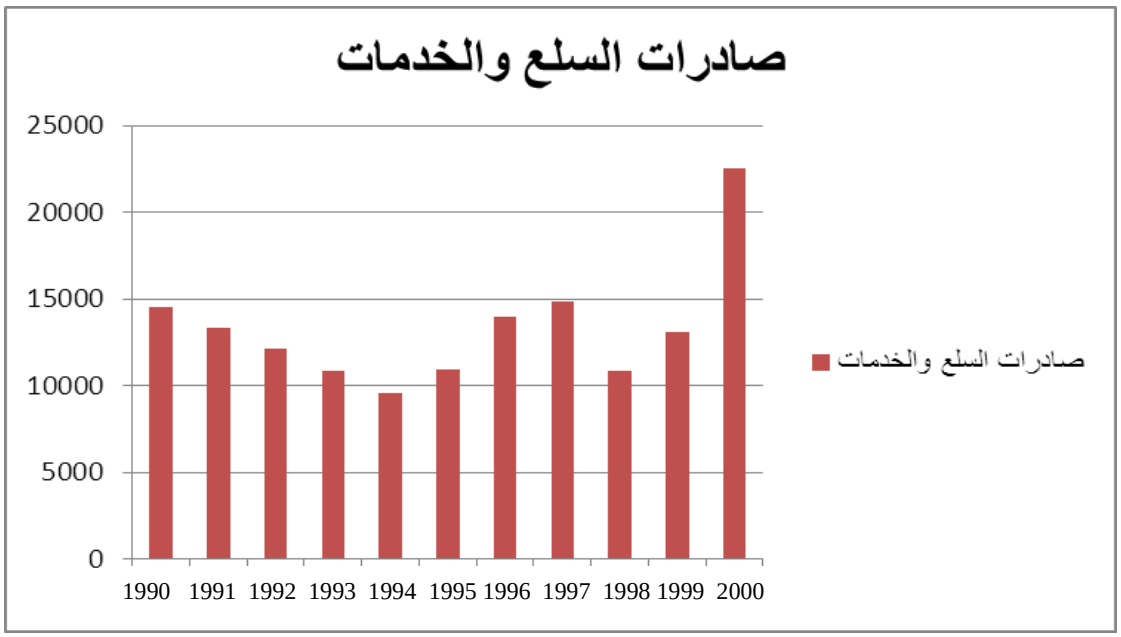

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الفرع الثاني: تطور الواردات الجزائرية في الفترة (1990-2000)

لدراسة الواردات في الفترة 1990- 2000 نعتمد على بيانات احصائية والجدول التالي يبين هذ الدراسة.

الجدول رقم (3-5): واردات السلع والخدمات الجزائرية في الفترة (1990- 2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	واردات السلع والخدمات
1990	15 472
1991	10 788
1992	11 548
1993	11 557
1994	11 083
1995	12 110
1996	11 240
1997	10 279
1998	10 850
1999	11 520
2000	11 699

Source:http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeBulletinSpecifique?codeRegionBulletin=0.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة الواردات من سنة 1990 الى 2000 هي قيم متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض حيث سجلت أعلى قيمة سنة 1990 و التي قدرت ب 15472 مليون دولار أمريكي و اقل قيمة سنة 1997 قدرت ب 10279 مليون دولار أمريكي.

هذه التذبذبات راجعة إلى ارتفاع و انخفاض في عائدات الجزائر النفطية لارتفاع و انخفاض في أسعار المحروقات.

الشكل رقم (3-5): تطورات الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (1990-2000)

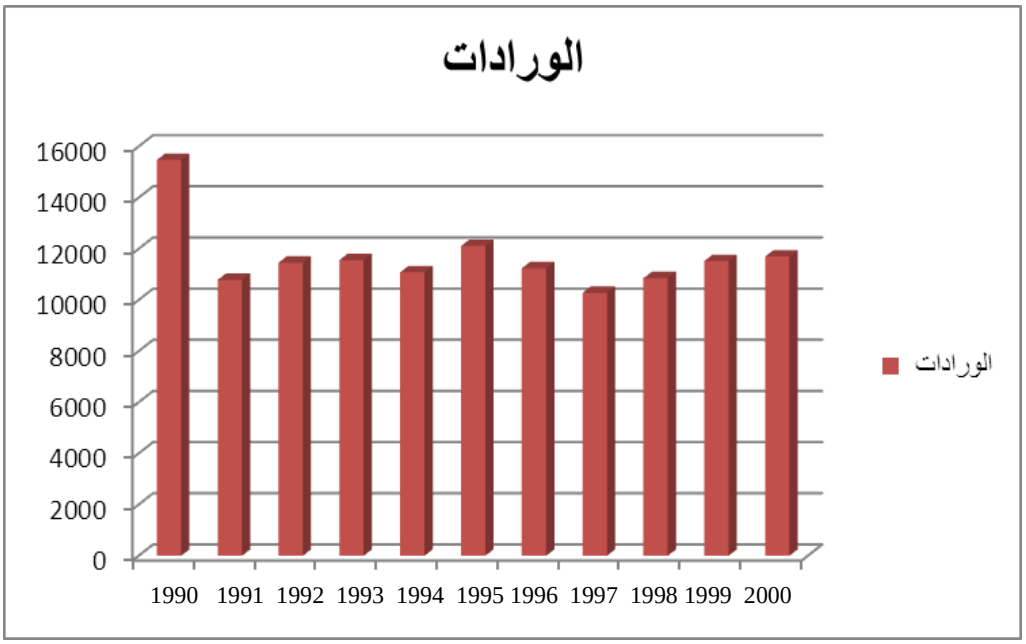

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الفرع الثالث: الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990-2000)

سنقوم بدراسة الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1990- 2000) معتمدين على بيانات احصائية والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (3-6): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	رصيد الميزان التجاري
1990	-926
1991	2 522
1992	696
1993	-676
1994	-1 498
1995	-1 170
1996	2 729
1997	4 610
1998	30
1999	1 520
2000	10 860

Source:http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMListeBulletinSpecifique?codeRegionB ulletin=0.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

لقد عرف الميزان التجاري عجزا هائلا من سنة 1990 وهذا العجز راجع لارتفاع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات لانخفاض عائدات الصادرات و هذا بسبب انخفاض أسعار المحروقات و ارتفاع الطلب على المنتوجات المستوردة.

لكن رجع الميزان التجاري ليعرف فائضا سنة 1991 ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج، و قيام العراق بحرق آبار النفط الكويتية.

أما في الفترة 1993 إلى 1995 عرف الميزان التجاري رصيد سالب أي عجز مرة أخرى.

أما الفترة 1996-1997 عرف الميزان التجاري ارتفاعا حيث عرف أكبر قيمة سنة 1997 و الذي قدرت بـــ 4610 مليون دولار أمريكي و هذا راجع لارتفاع اسعار المحروقات التي بدورها أدت إلى ارتفاع عائدات الصادرات القادرة على تغطية نسبة الواردات.

أما في سنة 1998عرف الميزان التجاري انخفاض في الفائض قدر بـــ30 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة بالسنوات التي عرفت فائضا و هذا راجع إلى الأزمة المالية و انخفاض أسعار البترول إلى

مستويات سفلى وتراجع نسبة تغطية الواردات، ليعود في الارتفاع سنة 2000 حيث قدر بـــ 10860 مليون دولار أمريكي وهذا يعود إلى مساهمة تراجع الواردات و ارتفاع الصادرات و رجوع أسعار البترول إلى الارتفاع مرة أخرى.

الشكل رقم (3–6): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال (1990–2000)

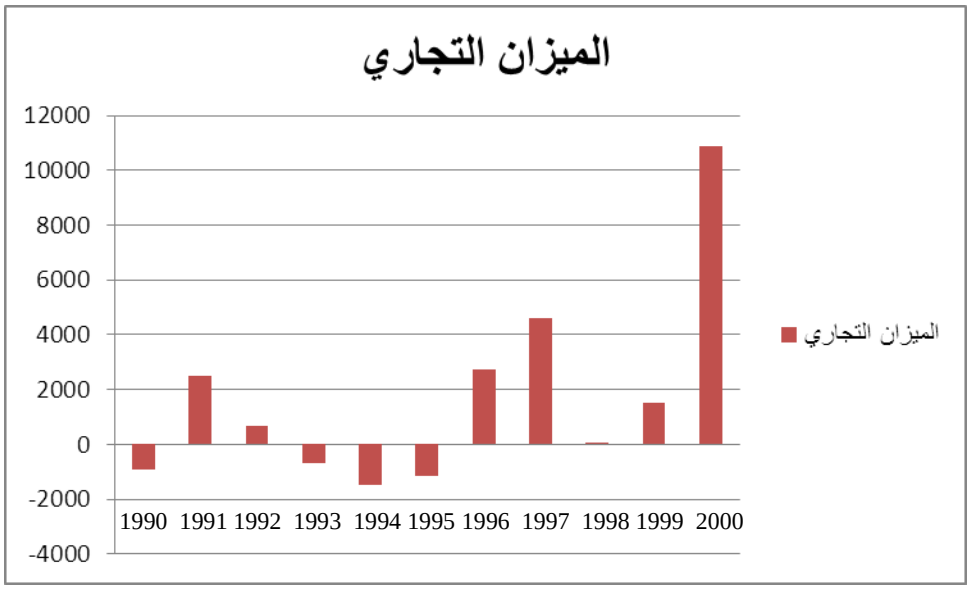

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الإصلاحات الأولية بعد سنة 2000

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط و ذلك عبر برامج منفذة و أخرى جاري تنفيذها ابتداء من 2001، وتمثلت هذه البرامج أساسا في:

المطلب الأول: البرامج المكملة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

إن التطور الملحوظ في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع بداية سنة 2000 إذ انتقلت من 17,97 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 38,27 دولار سنة 2004 سمح للجزائر بانتهاج وتطبيق جملة من السياسات التوسعية والبرامج الاستثمارية الشاملة التي ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، هذا قصد تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المراد تحقيقها، حيث عمدت الجزائر على تصميم برنامج للاستثمارات العامة يقوم على المحاور الرئيسية التالية:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، يقوم البرنامج أساسا حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية التي تتمثل في تحسين مستويات المعيشة وتخفيض معدلات البطالة، إيجاد الحلول لمشكلة السكن، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، النهوض بقطاع الزراعة، الري، النقل، تنمية الموارد البشرية، ودعم متغيرات التنمية المحلية.....

1) مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي أول قُدِر بـــ 525 مليار دج أي (حولي 7 ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي بحوالي 1216 مليار دينار أي (16 مليار دولار)، نتيجة إضافة المشاريع الجديدة، وإجراء وتقييم بعض المشاريع المبرمجة في البرنامج.[1]

[1]- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10-2012،ص 147.

الجدول رقم(3-7): توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسبة %	8,95	12,38	21,52	40	17,14

المصدر: ناصر دادي عدون، " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي- حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 289

حسب الجدول نلاحظ أنه هناك تفاوت في المبالغ المالية المخصصة لأهم القطاعات الاقتصادية في هذا البرنامج الاستثماري، حيث استحوذت الأشغال الكبرى والتنمية المحلية على مبالغ مالية هامة، قدرت بحوالي 210 مليار دج، 113 مليار دج على التوالي أي بنسبة 40 % للقطاع الأول و 21,52 % للتنمية المحلية. هذا ما يفسر لنا أن السياسة الاقتصادية للدولة في هذه الفترة كانت منصبة ومهتمة أكثر بمجال الأشغال الكبرى والتنمية المحلية من أجل إعطاء الدفعة القوية لهما، لأنهما يعتبران القاعدة الأساسية لأي اقتصاد، ومكملين رئيسيين لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة القطاع الصناعي والزراعي.

الشكل رقم (3 -7): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

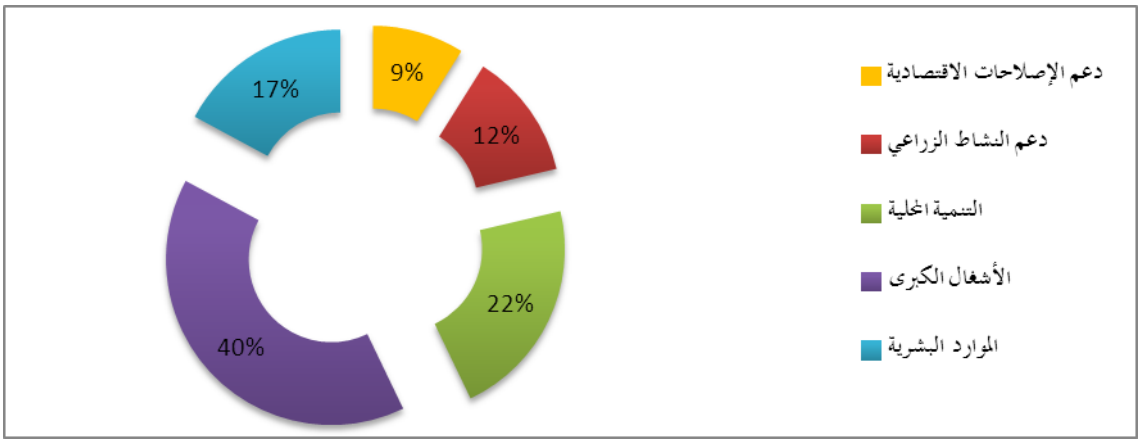

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

2) أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:[1]

- تعزيز المصلحة المشتركة في الميدان النقل، الري، المنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- دفع الأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطن وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا؛
- خلق مناصب الشغل، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وفي إطار مكافحة الفقر يعمل البرنامج على التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات؛
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها؛
- توفير الوسائل والقدرات الإنتاجية ولا سيما الوطنية منها؛
- توفير تقنيات قياس مستوى نضج المشاريع.

بالرغم ما حققه هذا البرنامج لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية كزيادة معدلات النمو نتيجة ارتفاع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتحكم في التضخم، ارتفاع احتياطات الصرف، وانخفاض المديونية الداخلية والخارجية للدولة، وانخفاض معدلات البطالة، هذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني من هذا المبحث بالتفصيل.

إذ يمكن القول إن هذا البرنامج لم يحل كل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري المسجلة في المختلف المجالات، لكن حاول التخفيف منها، وخلق ظروف ممهدة لوضع واستكمال ومواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

يعتبر هذا البرنامج كامتداد للبرنامج السابق، ومن بين الأهداف المنتظرة منه هو تثبيت الانجازات المحققة خلال الفترة الأولى (2001 – 2004). لقد اهتم دعم برنامج النمو الاقتصادي بالبطالة وجعلها أولوية مطلقة، إضافة إلى الصحة وترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه، كما تم وضع مشروع تأهيل

[1]– خلوفي عائشة وآخرون، " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص4.

الطرقات عبر كافة التراب الوطني ليتماشى وفق المعايير الدولية مع تبني سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي والبحث عن مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات. عموما يمكن حصر أهدافه في:[1]

- تحسين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة.

1) توزيع مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي:

خصص لهذا البرنامج حوالي 4202,7 مليار دج أي ما يعادل (55 مليار دولار)، وشملت مخصصات هذا البرنامج خمس محاور رئيسية كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي

المبالغ والنسب / مجالات الاستثمارات	المبلغ (مليار دج)	النسب المئوية %
تحسين ظروف المعيشة	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

[1]- بالرقي تيجاني، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 13-2013، ص 52.

الشكل رقم (3-8) : توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي

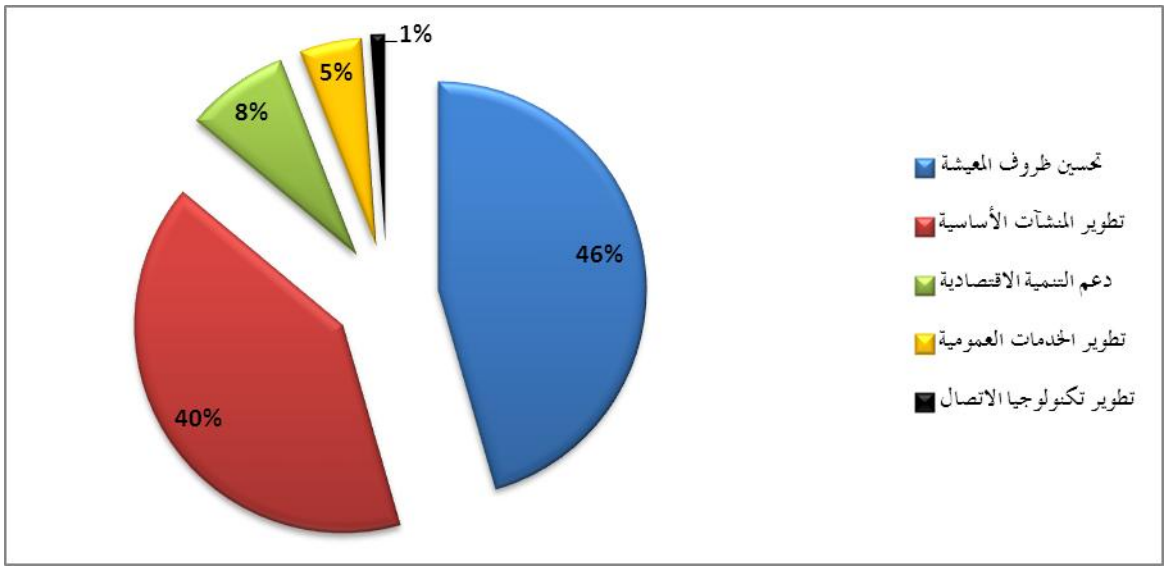

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن تحسين ظروف المعيشة (السكن، الصحة، الماء، الغاز والكهرباء،...) وتطوير المنشآت الأساسية قد حظيت بالنصيب الأوفر، في حين يبقى قطاع التكنولوجيا الجديدة والاتصال وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها في الهامش.

2)نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو:

سمح هذا البرنامج بتجسيد جملة من الإنجازات أهمها:[1]

- تطوير الطرق الإستراتيجية وذلك عبر انجاز حوالي 1920 كم، متمثلة في الطريق السيار شرق ــ غرب، إضافة إلى استكمال الطريق العابر للصحراء إلى غاية الحدود مع النيجر إضافة إلى صيانة أكثر من 41000 كم من الطرق الوطنية.

- تسديد مسبق للديون الخارجية بحوالي 18 مليار دولار، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا من 23,3 مليار دولار في سنة 2003 إلى حوالي 5,6 مليار دولار في سنة 2006.

- سجل قطاع الفلاحة نموا متزايدا خلال هذه الفترة حيث بلغ 1,9 % سنة 2005 ليرتفع إلى 4,9 % سنة 2006 إلى أن وصل إلى أعلى مستوى بنسبة 20 % خلال سنة 2009، وهذا ما يوضح أهمية برامج الدعم الفلاحي (PNDA ; FNDRA) والمعتمدة خلال الفترة (2005 - 2009)في تحقيق الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

[1]- بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 54.

➢ ارتفاع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004 بعد ما كانت نسبة النمو سنة 2003 تقدر بـــ1,4%

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو (2010 – 2014)

ينطلق هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ويعد من أهم الاستراتيجيات الاتفاقية الطويلة المدى التي تتخذها الجزائر بصفتها بلد نامي يسعى لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21,214 مليار دج أي ما يعادل (286 مليار دولار) يشمل شقين هما:[1]

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 9,700 مليار دج أي ما يعادل (130 مليار دولار).

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دج أي ما يعادل حوالي (156 مليار دولار).

يهدف هذا البرنامج بصفة رئيسية إلى:[2]

➢ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في قطاعات السكة الحديدية، الطرق والمياه؛

➢ إطلاق مشاريع جديدة غير التي يتم انجازها في البرنامج السابق؛

➢ إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال الخمس سنوات؛

➢ تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية.

عموما يبقى الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي، تشجيع الإنتاج المحلي، الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية...

[1] – بوهزة محمد، براج صباح، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009 "، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص 6؛

[2] – خلوفي عائشة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثاني: أهم المتغيرات الاقتصادية في ظل البرامج المكملة للاصلاحات

من أجل فهم انعكاسات البرامج المكملة للإصلاحات الإقتصادية على اتجاهات الاقتصاد الجزائري سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المتغيرات الاقتصادية: الناتج الداخلي الخام، وأهم التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري .....

الفرع الأول: تطور الناتج الداخلي الخام

يمكن تحليل تطور الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3-9: تطور الناتج الداخلي الخام 2000 – 2016

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الناتج الداخلي الخام	نسب تركيبة القيمة المضافة حسب القطاعات النشيطة %				
		الصناعة %	الفلاحة%	البناء والأشغال%	الخدمات%	المحروقات%
2000	4 123 514	7,5	9	8,7	32,9	41,9
2001	4 227 113	8	10,5	9,1	35,5	36,7
2002	4 522 773	8,1	10,1	9,9	36,2	35,7
2003	5 252 321	7,3	10,6	9,2	34,3	38,6
2004	6 149 117	6,8	10,2	8,9	33,5	40,7
2005	7 561 984	5,9	8,2	8	30,4	47,4
2006	8 501 636	5,6	8	8,4	29,6	48,4
2007	9 352 886	5,4	8	9,3	30,9	46,3
2008	11 043 703	5	7	9,2	30,9	47,9
2009	9 968 025	6,2	10	11,8	38,5	33,5
2010	11 991 564	5,5	9	11,1	37,4	37
2011	14 588 532	4,9	8,6	9,8	38,4	38,3
2012	16 208 698	5	9,7	10,1	40,1	35,5
2013	16 643 834	4,59	9,85	9,77	23,12	29,84
2014	17 242 545	4,86	10,29	10,42	24,37	27,07
2015	16 591 875	5,29	11,98	11,30	27,10	19,24
2016	17 081 836	5,69	11,91	12,12	29,23	15,52

Source : Les comptes économiques de 2000 à 2016 ; www.ons.dz

تميز الاقتصاد الجزائري بارتفاع الناتج الداخلي الخام المستمر منذ سنة 2000 لكن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث انخفضت قيمته سنة 2009، ليعود مرة أخرى إلى الارتفاع بداية من سنة 2010 حتى سنة 2014، ليعود مرة أخرى للانخفاض سنة 2015، هذا نتيجة التراجع الكبير في مساهمة المحروقات خلال هذه السنة نتيجة انخفاض أسعار هذه الأخيرة. وقد بلغت قيمة الناتج سنة 2016 حوالي 17081836 مليار دينار.

لتسليط الضوء أكثر على الأداء الاقتصادي يبين الجدول كذلك نسب تركيبة أو مساهمة أكبر القطاعات النشيطة في الناتج الداخلي الخام والتي كانت هذه النسب كالتالي:

– يتبين من خلال تحليل الجدول الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين 33,5 % و 48,4% كحد أقصى، هذا ما يدل على هيمنة هذا القطاع على تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر والاعتماد الشبه الكلي عليه كما يوضحه الجدول هذا كله من سنة 2000 إلى سنة 2012، إلا أن نسبة المساهمة لقطاع المحروقات بدأت تتراجع تدريجا ابتداء من سنة 2013 لتبلغ أدنى نسبة سنة 2016 بـــــ: 15,52% ، هذا كله نتيجة تراجع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، هذا ما أثر على قيمة الناتج الداخلي الخام ككل.

– أما بالنسبة لقطاع الخدمات يعتبر القطاع الثاني من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام إذ يساهم بأكثر من 30% في أغلب السنوات، وكانت أعلى نسبة مساهمة سنة 2012 بـــ 40,1 %، هذا ما يدل على أهمية هذا القطاع بعد قطاع المحروقات. لكن كانت نسبة مساهمته أكبر من قطاع المحروقات سنتي 2015 و 2016 بـــ: 27,10 % و 29,23 % على التوالي.

– أما بالنسبة لقطاع الصناعة والفلاحة اللذان يعتبران قاطرة النمو لأي اقتصاد في العالم إلا أنهما مازالا يعتمدان على أداء قطاع المحروقات، إذ تصل مساهمتهما في الناتج الداخلي الخام جد متدنية حيث لا تتعدى هذه النسبة في أغلب الأحوال 12% بالنسبة لقطاع الفلاحة، بالرغم من الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت نسبة مساهمتها سنة 2016 بـــــ: 12,12 %، أما الصناعة فظلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تتعدى 8 % في أحسن الأحوال رغم أهمية هذا القطاع.

مما سبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري أحادي المنتج أي يعتمد بشكل حصري أو شبه كلي على قطاع المحروقات الذي يعتمد على أسعار الأسواق الدولية، ولا يعتمد أكثر بالنسبة للقطاعات الأخرى ذات

الأهمية مثل الصناعة والزراعة في تكوين الناتج وتنويع الثروة الوطنية، هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني يتميز بالتبعية الاقتصادية نتيجة الاعتماد الشبه الكلي على مورد واحد. للتوضيح أكثر لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم(3-9): نسب تركيبة القيمة المضافة حسب كل قطاع 2000 – 2016

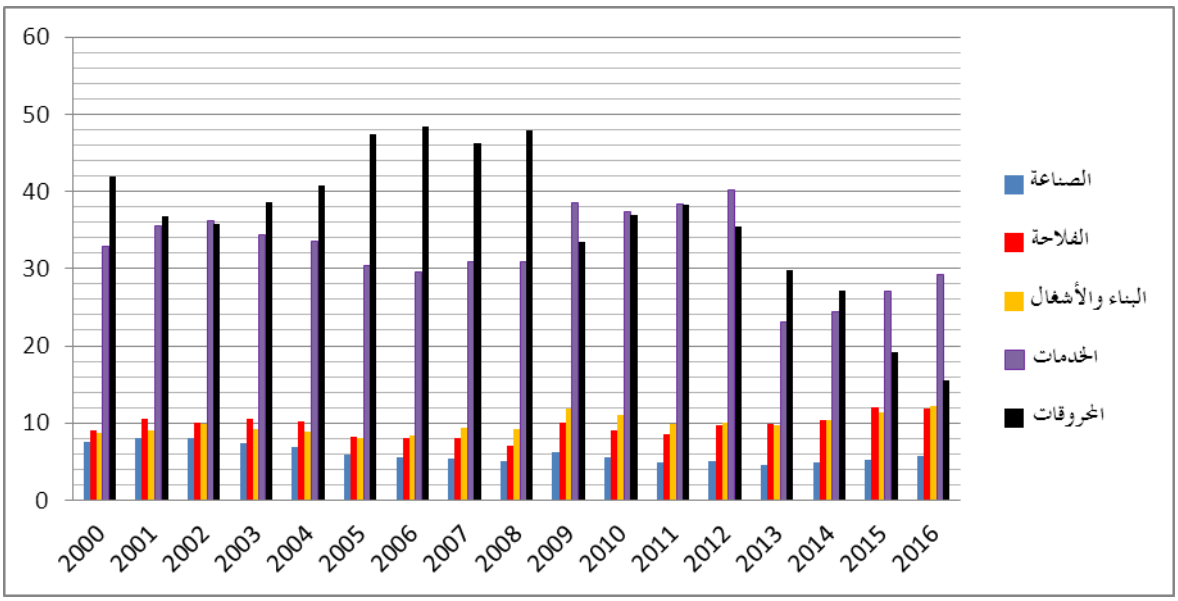

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الفرع الثاني: متغيرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية كباقي الاقتصاديات العالمية التي من خلالها يمكننا الحكم على اتجاهات ووضعية أي اقتصاد، وتنقسم هذه المتغيرات إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية فكلاهما تعبران على اتجاه معين من الناحية الاقتصادية. وعليه نحاول في هذا الفرع أن نعرض أهم هذه المتغيرات للاقتصاد الجزائري التي بموجبها نتعرف على التوازنات الكلية الداخلية والخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2016 في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): متغيرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري 2000-2016

	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل النمو (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	4 123 513.9		0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4 227 113.1	3.3	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4 522 773.3	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5 252 321.1	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6 149 116.7	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7 561 984.3	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8 501 635.8	2	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9 352 886.4	3	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11 043 703.5	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	9 968 025.3	1.4	5.7	570.3 -	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	11 991 563.9	3.6	3.91	74.0 -	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14 526 608.3	2.4	4.52	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8
2012	16 115 429.5	3.9	8,89	3254,14 _	12,06	3,67	77,55	190,7
2013	16 569 270.8	2.8	3,26	2128,81 _	0,13	3,39	79,38	194
2014	17 731 000.0	3.6	2,08	3071,89 _	5,88 ___	3,37	80,56	190,2
2015	16 591 875	3.9	4.8	4173,4-	___ 27,54	3,02	107,13	144,1
2016	17 081 836	3,5	6,4	3236,8-	21,42 -	3,84	110,52	114

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 إلى 2016

www.bank-of-algeria.dz

من الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

✓ الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حيث سجل سنة 2014 حوالي 17 731 000.0 مليار دج وهي قيمة لم تحققها الجزائر من قبل، هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. لكن في 2015 انخفض الناتج إلى 16 799 214 مليار دج، نتيجة التراجع الكبير في قطاع المحروقات، ليعود مجددا إلى الارتفاع سنة 2016 بـــ 17 081 836 مليار دج، هذا ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو موجبة، نتيجة الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

✓ معدلات التضخم عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2 %، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع إلى 4.3 % سنة 2003 ثم 4 % سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4 %، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7 % سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9 % سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5 %، وارتفع أكثر سنة 2012 ليبلغ أقصى معدل خلال هذه الفترة بـــــــ 8,89 % وهذا نتيجة الارتفاع في كتلة الأجور في هذه السنة خاصة وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين، لكن انخفض سنة 2013 و2014 ليبلغ 3,26 % و 2,8 % على التوالي، أما سنة 2015 ارتفع معدل التضخم مجددا ليبلغ 4,8 %، ثم 6,4 % سنة 2016.

✓ أما الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـــ – 570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

لكن وبداية من سنة 2012 بدأت الميزانية تشهد عجزا كبيرا ليصل سنة 2015 إلى - 4173,4 مليار دج، ثم انخفض هذا العجز في سنة 2016 ليبلغ حوالي - 3236,8 مليار دج. هذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الجزائر ضمن سياستها المالية التي تتضمن البحث عن مصادر جديدة للإيرادات وترشيد النفقات.

✓ ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000و2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـــ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر بـــ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 وكذا سنة 2006، واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. هكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية، لكن سرعان ما عرف انخفاض شديد بداية من سنة 2012 و2013 حيث بلغ 12,06 و 0,13 مليار دولار على التوالي، ولأول مرة يشهد ميزان المدفوعات رصيد سالب سنة 2014 قدر بـــ -5,88 مليار دولار خلال هذه الفترة وهذا نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار البترول مما أدى إلى عجز الميزان التجاري، وكذلك الانخفاض المحسوس في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كما رأينا سابقا. واستمر الانخفاض حتى سنة 2016 ليبلغ -21,42 مليار دولار.

✓ أما الاحتياطات الدولية للجزائر عرفت ارتفاع مستمر منذ بداية الفترة المدروسة حيث قدرت سنة 2013 بـــ 194 مليار دولار، لكن هذه القيمة انخفضت سنة 2016 لتصبح 114 مليار دولار

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط، وفعلا تحقق هذا خاصة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة نتيجة التراجع الرهيب في أسعار البترول مما أدى إلى حدوث

بداية الاضطرابات في الاقتصاد الوطني و خير دليل على ذلك العجز الكبير في الميزانية العامة لسنة 2014 و2016 والعجز كذلك في ميزان المدفوعات خلال نفس السنة الأخيرة.

المطلب الثالث: انعكاسات البرامج المكملة على الميزان التجاري

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل وإبراز انعكاسات البرامج المكملة للإصلاحات الإقتصادية على تطور التجارة الخارجية الجزائرية عامة، وبالإضافة إلى توضيح أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

يبين الجدول الموالي تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000- 2016، حيث يمكن حساب معدل التغطية من المعادلة التالية: **معدل التغطية = (الصادرات/الواردات) × 100%**

الجدول رقم3-11: تطور الميزان التجاري 2000 – 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	13 755	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	21 456	33 157	255
2007	60 163	27 631	32 532	218
2008	79 298	39 479	39 819	201
2009	45 194	39 294	5 900	115
2010	57 053	40 473	16 580	141
2011	73 489	47 247	26 242	156
2012	71 866	50 376	21 490	143
2013	65 917	54 852	11 065	120
2014	62 886	58 580	4 306	107
2015	34 668	51 702	17 034	67
2016	28 883	46 115	17 232	62

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

توضح لنا بيانات الجدول أن الميزان التجاري سجل خلال الفترة المدروسة فائضا لكن بقيم متذبذبة، حيث كان أكبر فائض في سنة 2008 بلغ 39819 مليون دولار، أما أدنى قيمة لفائض الميزان التجاري كانت سنة 2014 حيث بلغت 4306 مليون دولار، كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى العجز المسجل في الميزان التجاري بـــ: 17034 مليون دولار، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار أمريكي. حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت هذه الأخير تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية. أما من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73 % سنة 2015 مقابل % 107المسجلة سنة 2014، و 63 % في سنة 2016.

الشكل رقم(3-10): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2016

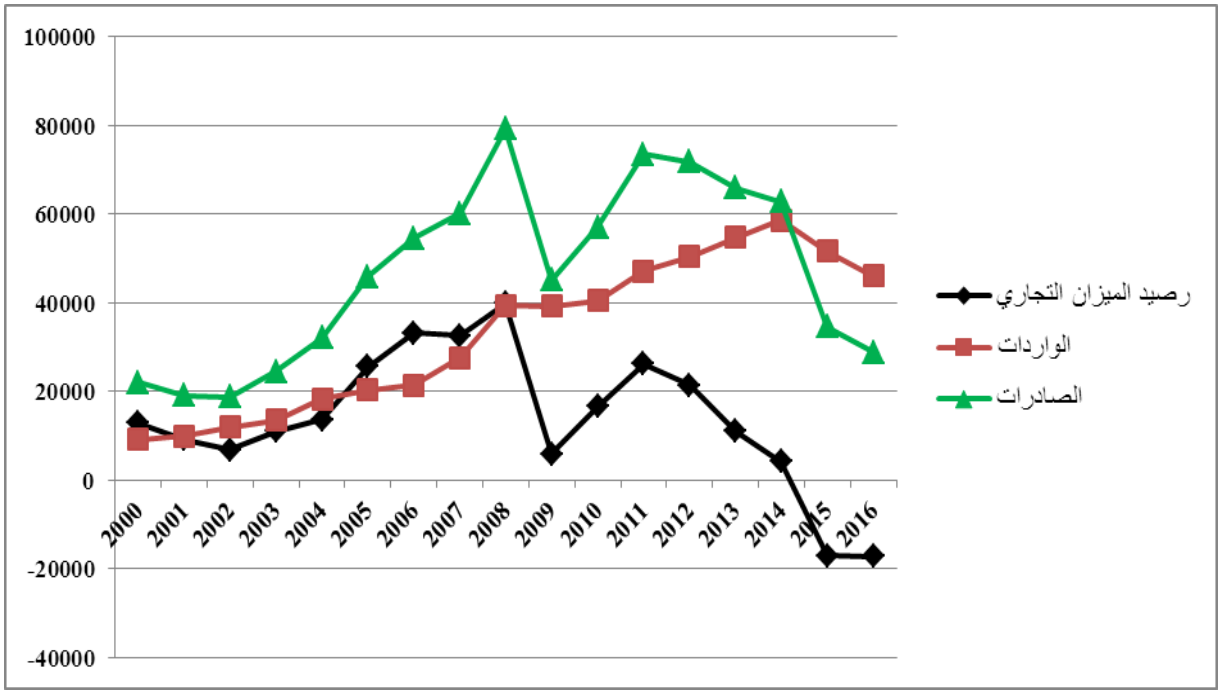

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية

1 ــ التركيب السلعي للواردات الجزائرية:

من أجل التوضيح أكثر لطبيعة وتركيب الواردات الجزائرية، نبين تقسيم هذه المجموعة والفئات السلعية التي تتكون منها ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–12): التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2014 – 2016

الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2014		2015		2016	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
السلع الغذائية	11 005	18.79	9 316	18.02	8 224	17.60
السلع الموجهة للإنتاج	17 622	30.08	15 970	30.89	14 333	30.67
سلع المعدات	19 619	33.49	17 740	34.31	15 895	34.02
سلع الاستهلاك غير الغذائية	10 334	17.64	8 676	16.78	8 275	17.71
مجموع الواردات	58 580	100	51 702	100	46 727	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

الجدول يوضح لنا تراجع الواردات الجزائرية الإجمالية سنة 2015 بنسبة 11,74 % مقارنة مع سنة 2014، حيث انخفضت من 58,580 مليار دولار إلى 51,702 مليار دولار، ثم تواصل الانخفاض سنة 2016 في الواردات لتبلغ حوالي 46,727 مليار دولار.

أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2016، فيتبين من الجدول انخفاض كل من: مجموعة سلع المعدات، السلع الموجهة للإنتاج، السلع الغذائية، وسلع الاستهلاك الغير الغذائية مقارنة بسنة 2014 و2015. هذا الانخفاض كان نتيجة سياسة الحكومة المتبعة خلال هذه السنة التي تهدف إلى تقليص فاتورة الاستيراد من أجل تخفيض العجز في الميزان التجاري.

2 ــ التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

تتشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال نسبة 7 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول رقم(3-13): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 – 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الكلية
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	21 419	97.23	612	2.77	22 031
2001	18 484	96.62	648	3.38	19 132
2002	18 091	96.11	734	3.89	18 825
2003	23 939	97.27	673	2.73	24 612
2004	31 302	97.57	781	2.43	32 083
2005	45 094	98.03	907	1.97	46 001
2006	53 429	97.84	1184	2.16	54 613
2007	58 891	97.89	1272	2.11	60 163
2008	77 361	97.56	1937	2.44	79 298
2009	44 128	97.65	1066	2.35	45 194
2010	55 527	97.33	1526	2.67	57 053
2011	71 427	97.20	2062	2.80	73 489
2012	69 804	97.14	2062	2.86	71 866
2013	63 752	96.72	2165	3.28	65 917
2014	60 304	95.90	2582	4.10	62 886
2015	32 699	94.33	1 969	5.67	34 668
2016	27 102	93.83	1 781	6.16	28 883

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات الطاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6 %، حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعيها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير الطاقوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر جراء هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت تتراوح بين 2 % و 6 % في أحسن أحوالها، هذا نتيجة جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني منها الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الخامس.

الشكل رقم (3–11):مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 – 2016

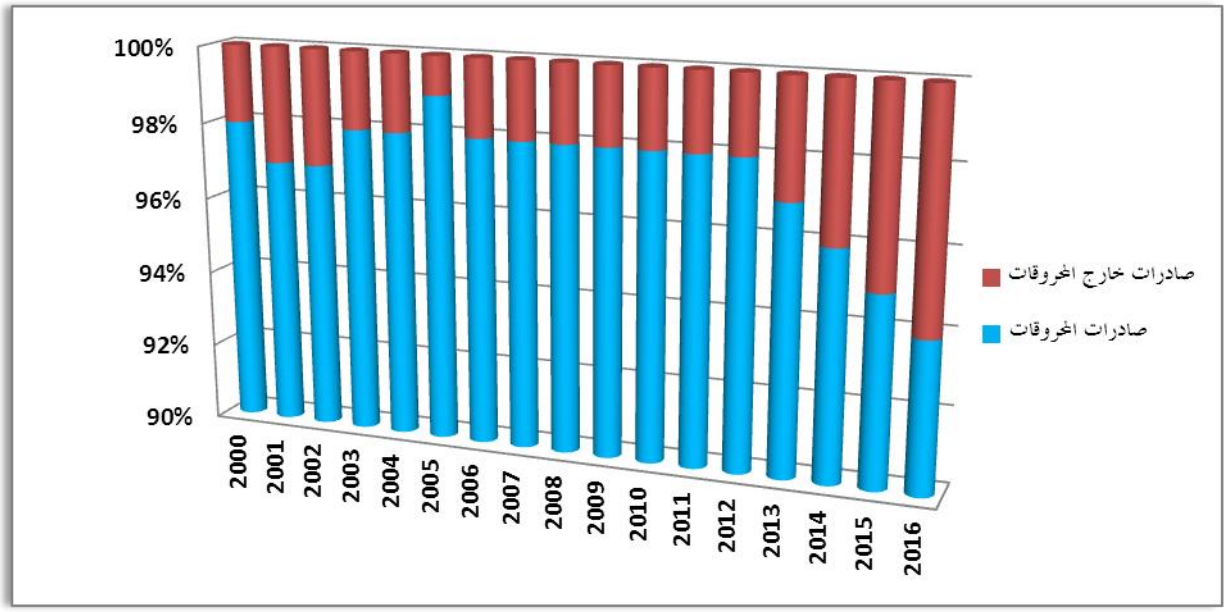

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

3 ــ التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2000 و 2016 تراوحا بين النمو المتذبذب، حيث كانت تبلغ قيمتها سنة 2000 بـــ: 612 مليون دولار، لكن هذه القيمة ارتفعت لتبلغ 1781 مليون دولار سنة 2016 بعدما كانت 2582 مليون دولار سنة 2014، حيث تعتبر

الصادرات الغير النفطية هامشية في كل الفترات بالنسبة للصادرات النفطية. أما بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي تتكون من المجموعات التالية:

الجدول رقم(3-14): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000 – 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنع	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	الصادرات الكلية
2000	32	47	465	11	47	12	612
2001	28	37	504	22	45	13	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1272
2008	119	334	1 384	1	67	32	1937
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1 056	1	30	30	1526
2011	355	161	1 496	-	35	15	2062
2012	315	168	1 527	1	32	19	2062
2013	402	109	1 610	-	27	17	2165
2014	323	109	2 121	2	16	11	2582
2015	235	106	1 597	1	19	11	1 969
2016	327	84	1 299	-	53	18	1 781

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (cnis)

http://www.douane.gov.dz/applications/stat

حسب بيانات الجدول يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتحدد من المجموعات التالية:

أ. **المواد غذائية:** تراوحت قيمتها سنة 2000 بـــ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2013 بـــ: 402 مليون دولار. لتعود للانخفاض سنة 2014 بـــ 323 مليون دولار،

ثم عادت للارتفاع مجددا بداية من سنة 2015 و 2016 لتبلغ حوالي 235 و327 مليون دولار على التوالي.

ب. مواد الخام: بلغت قيمتها سنة 2000 بـــ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـــ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2009 حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2016 بـــ: 84 مليون دولار.

ج. منتجات نصف مصنعة: بلغت قيمتها سنة 2000 بـــ 465 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـــ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 و 2016 حيث بلغت قيمتها بـــ: 1597 و 1299 مليون دولار على التوالي.

د. تجهيزات فلاحية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـــ 11 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2001 بـــ: 22 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2002 حيث بلغت قيمتها سنة 2015 بـــ: 1 مليون.

ه. تجهيزات صناعية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـــ 47 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـــ: 67 مليون. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2009، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بـــ: 53 مليون.

و. مواد استهلاكية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـــ 12 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2009 بـــ: 49 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2010، حيث بلغت قيمتها سنة 2016 بـــ: 18 مليون.

عموما يمكن أن نركز من خلال بيانات الجدول على ملاحظتين أساسيتين:

- أولها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هي صادات غير تنافسية بالدرجة الأولى حيث أغلبها تتكون من (المواد الخام، منتجات نصف مصنعة).

- أما الملاحظة الثانية كل المجموعات المكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات تراجعت بشكل كبير في سنة 2015 و2016، هذا نتيجة انكماش الطلب في الأسواق العالمية على الصادرات الإجمالية العالمية والجزائرية خاصة.

الفرع الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات

من أجل التعرف أكثر على أداء الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحاول التطرق أكثر إلى بعض وأهم المؤشرات التالية:

1ـــ مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات: يفسر مدى قدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات وهو عبارة عن نصيب الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي الخام.

مؤشر قدرة التصدير خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/ الناتج المحلي الخام) × 100

2ـــ مؤشر الانفتاح التجاري: يفسر عن مدى انفتاح الدولة على العالم الخرجي بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

مؤشر الانفتاح التجاري= (الصادرات خارج المحروقات + الواردات /الناتج المحلي الخام) × 100

3ـــ معدل التغطية خارج المحروقات: يفسر نسبة تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات.

معدل التغطية خارج المحروقات= (الصادرات خارج المحروقات/ الواردات الكلية) × 100

الجدول رقم (3-15): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2000 – 2016

السنوات	مؤشر القدرة على التصدير خ م %	مؤشر الانفتاح التجاري%	معدل التغطية خ م%
2000	1.09	17.88	2.76
2001	1.27	19.37	3.64
2002	1.23	22.35	3.72
2003	0.88	20.76	2.43
2004	0.93	22.39	2.49
2005	0.48	20.27	1.08
2006	0.94	19.31	2.01
2007	0.96	21.43	2.14
2008	1.11	24.21	2.39
2009	0.72	29.51	2.20
2010	0.93	26.05	2.62
2011	1.05	24.72	2.84
2012	1.05	23.58	3.02
2013	0.95	27.31	3.05
2014	1.21	28.71	4.40
2015	0.93	24.23	4.00
2016	1.07	29.22	3.8

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا من المعطيات السابقة.

من خلال البيانات المتوصل إليها في الجدول أعلاه، سجلت أعلى نسبة لمؤشر القدرة على التصدير قدرت بـــ: 1,23 % سنة 2002، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2003 بـــ: 0,48 %، عموما خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 - 2016 كان المؤشر يعبر عن مستويات جد منخفضة للقدرة على التصدير، هذا بسبب تدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

أما مؤشر الانفتاح التجاري يتراوح ما بين 29,51 % كأعلى نسبة سنة 2009 و 17,88% كأدنى نسبة سنة 2000، لكن عاد للانخفاض سنة 2015 حيث بلغ 24,23%، نتيجة الانخفاض الكبير على مستوى الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لمعدل التغطية، عرف انخفاض في سنة 2016 ليبلغ 3,8 %، بعد ما كان يبلغ 4,40 % سنة 2014، بسبب تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الأخير يمكن القول بأن المؤشرات التنافسية التي تطرقنا إليها في هذا الفصل تدل وتعكس على أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ما زالت تعتبر هامشية بالنسبة للصادرات النفطية، رغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقيتها، لذا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري مازال من بين الاقتصادات التي تتميز بذات المورد الواحد. واعتمادها الكلي على الصادرات النفطية.

خلاصة الفصل الثالث

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث بادرت ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم و أعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى مجموعة من خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد، و خصخصته إضافة إلى الحوافز التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية ونفسية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية) الجبائي، الجمركي... لمزيد من التحرير إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات ولهذا نستخلص أن ما زالت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تعتبر هامشية بالنسبة للصادرات النفطية رغم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر.

خـــاتمـــة

لقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال بصياغة جملة من التدابير والتوجيهات التنموية التي تعتمد على التخطيط ذات البعد الشمولي، يستهدف تطوير الاقتصاد الوطني والمجال الاجتماعي معا، فركزت على استراتيجية تأميم المصالح الأجنبية في البلد، لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية. حيث قامت بإنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز خاصة بعد تأميم قطاع المحروقات، وبدأت بترقية هذا القطاع الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها ما تحتاج من العملة الصعبة تؤدي بالنهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما تفسره المبالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية، لكن وبانخفاض أسعار البترول راجعت الجزائر إستراتيجيتها وقامت بتطوير بعض القطاعات الأخرى كالسكن، الفلاحة، البناء والخدمات..، وهذا من أجل تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية.

وفي نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية أهمها ارتفاع معدلات التضخم، عجز في الميزان التجاري وبالتالي عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية.

كل هذا جعل الحكومة الجزائرية ملزمة بالقيام بعدد من الإجراءات والإصلاحات بعضها ذاتية وأخرى بمساندة مؤسسات النقد الدولية، وذلك قصد إعادة تأهيل ركائز الاقتصاد الوطني ككل.

ومن أجل ذلك فقد تبنت السلطات النقدية والمالية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية من خلال إصدار قوانين وتشريعات كان هدفها توفير الجو المناسب لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

إن أهم ما تضمنته هذه البرامج الإصلاحية من أجل الوصول إلى الاستقرار وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية هو تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف، رفع الدعم عن الأسعار، وكذلك خوصصة المؤسسات العمومية وإعطاء المبادرة للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبعد الأخذ ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي والانتهاء من الاصلاحات خلال الفترة الممتدة (1989-1998)، وكدعم وتكملة للإصلاحات الاقتصادية واصلت الجزائر عمليات التنمية بثلاث مخططات تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 - 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 -2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010 - 2014).

أولا: النتائج العامة

1. لم يكن توجه مختلف الدول النامية عامة والجزائر خاصة إلى تطبيق برامج الإصلاحات اختياريا بل كان إجباريا تحت ضغط عدة عوامل اقتصادية واجتماعية كارتفاع المديونية الخارجية وعجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والبطالة....الخ؛

2. لقد كان لازما على الدول الباحثة عن الاصطلاح عامة والجزائر خاصة التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية والمقصود بها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من أجل طلب المساعدة والتي تنتهي دائما بالأخذ ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي؛

3. تضمنت هذه البرامج الإصلاحية العديد من السياسات الاقتصادية منها السياسات النقدية والمالية وأيضا التجارية، التي كانت كلها تهدف للسيطرة والحد من الإختلالات الهيكلية؛

4. الإصلاحات الاقتصادية الأولية في الجزائر لم تساهم في تحسين أوضاع الاقتصاد الوطني عامة و ترقية التجارة الخارجية خاصة؛

5. سياسة تحرير التجارة الخارجية وأسعار سعر الصرف لم يكن لها الأثر المهم على الميزان التجاري؛

6. عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية يعود إلي الأوضاع السياسية الغير مستقرة التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة؛

7. كان لبرامج دعم الانعاش الاقتصادي، برنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو نتائج ايجابية نوعا ما في يخص البنية التحتية في الجزائر؛

8. ما زالت التجارة الخارجية للجزائر مرتبطة بالصادرات النفطية أكثر من الصادرات خارج قطاع المحروقات، هذه الأخيرة تعتبر جد هامشية بالنسبة للصادرات النفطية؛

9. عموما نستنتج أن الاقتصاد الجزائري ما زال يعتبر من بين الاقتصادات ذات المورد الواحد الذي يتمثل في البترول، فهو اقتصاد ريعي تابع لأسعار البترول التي تحدد في الأسواق الخارجية.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج والملاحظات السابقة المتوصل إليها، ومن أجل تحسين وترقية التجارة الخارجية، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. تغيير الذهنيات والانتقال من سياسات الاتكال على النفط إلى وضع برامج واستراتيجيات تهدف إلى التنويع الاقتصادي والخروج من العلة البترولية، وذلك بتحسين البيئة الاقتصادية الكلية وبعث فيها روح المنافسة والآليات التنافسية، كما يجب التأكد على أن الاستشراف المبكر لمستقبل الاقتصاد الوطني يهيئ المنظومة الاقتصادية للتكيف مع المتغيرات والمستجدات المستقبلية والكشف المبكر عن الفرص والتحديات المستقبلية؛

2. حتمية الاعتماد بالدرجة الأولى على قطاع ريادة الأعمال خلال المرحلة المقبلة، والتوسع في تنفيذ المشروعات الطموحة بمختلف القطاعات وفق المعطيات الواقعية وإيجاد فرص أعمال واعدة؛

3. الاهتمام البالغ بمسألة التنافسية وفق وضع برامج وآليات وإنشاء وكالات خاصة بتشجيع وتبني أبعاد التنافسية ضمن وضع برامج فنية مساهمة في نشر الاهتمام بهذا الموضوع، وغرس ثقافة تنظيمية جديدة تتماشى وإدارة الجود الشاملة، ثقافة تتبنى التحسين المستمر في كل أعمالها؛

4. ضرورة فتح آفاق التعاون بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، للاستفادة من الدعم التقني والمالي، وتحسين الأداء والتفوق التنافسي، والقيام بتحالفات عالمية بغية اكتشاف أسواق خارجية في إطار الشراكة الأجنبية، وتسهيل دخول رأس المال الاجنبي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

5. تقديم كل التسهيلات والحوافز للمؤسسات الجزائرية الرائدة من خلال التشريعات الملائمة مثل منع الاحتكار من طرف الشركات الكبرى، وتشريعات تمنع الاغراق التي تتبعها بعض الشركات الأجنبية، وسن قوانين تقوم على تشجيع المنافسة ومحاربة الأسواق الموازية مثلا، كما يجب تقديم البيانات أو إنشاء بنوك للمعلومات خاصة بالمؤسسات الجزائرية للتعرف على الأسواق الخارجية، وتقديم الحوافز للمشاركة في المعارض الدولية، كما يجب منح الامتيازات التقنية والمالية اللازمة لتشجيع القدرة على زيادة وتحسين جودة الانتاج وتخفيض التكاليف، وضرورة المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي؛

6. تشجيع المؤسسات الوطنية على التنافس فيما بينها من خلال انتهاج استراتيجية التسويق الالكتروني، والعمل على تسخير وتوفير كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وضرورة توفير شبكة الانترنت في جميع المؤسسات الجزائرية، كما يجب توظيف التقنيات الحديثة لضمان تخفيض تكاليف الانتاج وتأمين خدمات ووسائل نقل واتصال تجمع بين الكفاءة العالية والتكلفة المنخفضة؛

7. ضرورة دعم اهتمام المؤسسات الجزائرية بالإبداع التكنولوجي، وذلك عن طريق قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات اللازمة لهذه المؤسسات الفتية من أجل المشاركة في الملتقيات والمعارض الخاصة بالإبداع

التكنولوجي.كما يجب وضع استراتيجية وطنية لتبني مفاهيم الابتكار، تضمن وضع خطط مرحلية لنشر ثقافة الذكاء الاصطناعي وتحفيز الابتكار المبني على هذا الذكاء، وتشجيع الحكومة المؤسسات على البحث والتطوير، عن طريق تسهيل التعاون وربطها مع مؤسسات الدولة المتخصصة في مجال البحث والتطوير كالمؤسسات الجامعية والمعاهد والمدارس الوطنية، ضمن تفعيل الشراكة بين القطاع الأكاديمي وقطاع الصناعة والأعمال.

ثالثا: اختبار الفرضيات

1. الإصلاحات الاقتصادية هي جملة من البرامج التي تعتمد على عدة أساليب وسياسات لتصحيح أهم الاختلالات الاقتصادية الهيكلية؛
2. تعتبر التجارة الخارجية من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
3. اتبعت الجزائر أهم أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية لتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية؛
4. لم تساعد الاصلاحات الاقتصادية في تحسين الميزان التجاري.

رابعا: آفاق الدراسة

في إطار محاولة البذل المجتهد للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أنا ندرك بأن هناك بعض النقاط يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث جديدة، يمكن اقتراح بعض المواضع للدراسة المستقبلية كالتالي:

- تقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية؛
- دور الإصلاحات الاقتصادية كأداة لتحسين و ترقية التجارة الخارجية؛
- أثر الإصلاحات الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بداية، الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مصر، 2005.

3- حربي محمد، موسى عريقات، مبادئ الاقتصادي، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

4- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000.

5- خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ط1، 1996 .

6- دومنيك سالفونوز، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة فؤاد صالح، أكاديميا، بيروت، 2001.

7- رشاد العطار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .

8- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.

9- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.

10- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.

11- سفيان بن عبد العزيز، الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في التجارة الدولية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016.

12- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

13- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والآفاق- دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

14- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2009.

15- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

16- عبد المطلب عبد الحميد – النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،2000.

17- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2003.

18- لحول موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقاتها بالسياسة النقدية- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

19- مجدي محمود شهاب وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.

20- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

21- محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الكويت، 1989.

22- محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1972.

23- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

24- منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب بالحياة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا 2003.

25- موسي سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

26- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

27- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار اسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

28- يحي سعيد علي عيد، " التسويق والتصدير" ، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط2، 2000.

29- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

الرسائل الجامعية:

1-جليل كامل غيدان، قياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007.

2-رضية إسمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية-دراسة حالة الجزائر من2001-2012، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2012

3-سامية لحول/ التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال الصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

4-سلامة نجاح تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، 1990-2012، مذكرة ماستر جامعة بسكرة، 2012-2013.

5–بلخير فريد التنافسية رهان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه،سيدي بلعباس، الجزائر2018 .

6–صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد والأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم بواقي، 2010-.2011

7–عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر .2007

8–مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

الملتقيات والمداخلات:

1–بطوري الشيخ، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2006

2–بوهزة محمد، براج صباح، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009 "، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس .2013

3–خلوفي عائشة وآخرون، " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر"، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-ـــ12 مارس 2013.

4–عبد الله بلوناس، برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، وتعظيم مكاسب الانتاج، 2001، جامعة سطيف.

5–منتاوي محمد، غراية زهير، دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 8-9، نوفمبر 2010.

6-نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسلة.

المجـــــلات:

1–بالرقي تيجاني، "تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 13-2013.

2–بوري محي الدين، مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2013، مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 2016/02، سيدي بلعباس.

3–طه يونس حمادى، نظريات التجارة الدولية التقليدية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

4–محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10-2012.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Michel Rainell, « le commerce international », la découverte, 7eme édition, paris, 2000

مواقع الأنترنت:

1–أسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادي، المفاهيم والمتطلبات، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
. www.bibalex.org/arfiar/document/fixcom-htm

سوزان كرين وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل والتنمية، النقد الدولي، مارس 2003، على الموقع الالكتروني www.imf.org .

2–عبد السلام أديب، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استثمار جديد، مجلة الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية مستقلة، العدد 405، فيفري 2003، ، على الموقع الالكترونيwww.alhewar.org.

3–جاك دي لاروزييه، ميشل كامدميوسو هورست كوهلر، كيف ينبغي اعادة صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2004، ص 27، على الموقع الالكتروني www.imf.org.

4–المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS)
http://www.douane.gov.dz/applications/stat

ملخص:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة، خصوصا في مجال التجارة الخارجية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل، بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة، وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية بالأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى المناخ الاقتصادي الدولي الذي يعرف تطور مستمرا نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي، استوجب على الدول النامية مواكبة هذه التطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي، لذا قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عديدة من أجل تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة هذه التطورات من خلال سعيها الدؤوب إلى اتباع جميع برامج الاصلاح الاقتصادي التي تسمح بتطوير ميزانها التجاري منذ 1989 إلى غاية 2016، إلا أنها لم تجدي نفعا على الاطلاق، حيث إلى يومنا هذا يعتمد الاقتصاد الجزائري على التبعية النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاصلاحات الاقتصادية، التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري، الميزان التجاري.

Abstract

The global economy is witnessing continuous and consistent changes especially in the field of international trade. Trade has been a core subject in economics through history. In addition, trade is a basic element of economic growth. Thus, the expansion of international trade is an important goal. For this reason, developing countries have to adapt with these developments and integrate into the global economy. Algeria has undertaken many economic reforms to liberalize its foreign trade to be well integrated in the fast pace of international economic growth. Although these reforms, which wanted to develop the balance of trade since 1989, the results were very limited and Algerian economy still dependent on hydrocarbon sector.

Keywords: Economic Reforms, Foreign Trade, Algerian Economy, Trade Balance.